

مقدمة

أصبحت دراسة المصطلحات القانونية تلعب دورا مهما في فهم وتفسير النصوص التشريعية والتنظيمية، وكذلك في ترجمة الدراسات القانونية والفقهية والاجتهادات القضائية، والباحث سواء كان طالبا أو ممارسا يحتاج إلى وسيلة أو أداة عمل لفهم مدلول المصطلح الذي يدرسه أو يطلع عليه أثناء مساره الجامعي كطلبة، أو خلال مساره العلمي أي أثناء التخرج.

من هنا تظهر أهمية دراسة المصطلحات في صلتها بمجموعة من المواضيع الخاصة بالقانون بمفهومه العام والخاص والتي سيستطيع الدارس من خلالها في الحقل القانوني التعرف على مختلف استعمالات المصطلح بمقتضى سياقه وذلك بالوصول إلى إدراك معانيه بكل دقة.

ومن الملاحظ أن كلمة "قانون" "Droit" لها العديد من المرادفات باللغة العربية فهي تستعمل للدلالة على السلطات والامتيازات التي يكتسبها أو يتمتع بها الأشخاص تجاه بعضهم البعض أو تجاه شيء معين بالذات، وهو ما يعرف بمصطلح الحق، أي الحقوق الشخصية.

الحقوق الشخصية: Les droits Subjectifs

وهي عبارة عن امتيازات ممنوحة لشخص معين، ومن الزاوية الاصطلاحية يقصد بهذه العبارة مجموعة من المزايا الحقوقية والتي تأخذ تعريفها من الشخص الذي يمتلكها، واللغة العربية تستعمل مصطلحين يفيدان معنيين مختلفين لمصطلح قانون .Droit

Le sens strict du terme Droit : "قانون"

يقصد بهذا المفهوم، كل تشريع على هيئة قاعدة أو قواعد قانونية أيا كانت السلطة التي أصدرته.

والقانون وفقا لهذا المفهوم، يقصد به التقنين أو التشريع الذي يحكم وينظم مختلف ميادين القانون بمختلف فروعه حيث نقول مثلا: القانون المدني Droit Civil، القانون التجاري Droit Commercial، القانون الجنائي Droit Pénal.

فاستعملنا لكلمة "قانون" في هذا المعنى إنما ترمز لمختلف التشريعات أو القوانين التي تحكم وتنظم مختلف هذه الأمور والمسائل.

المفهوم القانوني العام لمصطلح "قانون" أو فكرته :

Le sens juridique général du terme Droit :

إن كلمة القانون وفق المفهوم الاصطلاحي للفقهاء تعني: " مجموعة من القواعد الخاصة التي تنظم علاقات الناس في المجتمع ويرسم حدود نشاط الأفراد في الجماعة وأن الأفراد يلزمون باحترام القواعد القانونية من طرف السلطة العامة ولو بالقوة عند الاقتضاء والغاية من وراء ذلك التوفيق بين مصالح الأفراد داخل الجماعة، ولذلك فهي تعمل على تبيان ما لهم وما عليهم، أي تبيان حقوقهم وواجباتهم..."¹.

كما تهدف القواعد القانونية إلى تحقيق العدالة بجعل كل الناس سواسية أمام القانون، وتحقيق المساواة في الحقوق والواجبات².

¹ - د. محمد علي عمران وحسين النوري: مبادئ العلوم القانونية، القانون، الحق، مصادر الالتزام، دار وهذان للطباعة والنشر- ص: 03.
² - د. أمال جلال: المدخل لدراسة القانون- نظرية القانون- نشر دار اكدال- الرباط، 1985، ص: 04.

وبعبارة أخرى فالقانون هو مجموعة من القواعد المنظمة لسلوك الأفراد داخل المجتمع والتي يلتزمون باحترامها بواسطة السلطة العامة عند الاقتضاء، وذلك لضمان الأمن والطمأنينة، والعادلة.

وتبعا لهذه التعاريف، يقصد بكلمة "قانون" القانون الموضوعي Droit Objectif، أي كنظام خاص وظيفته تنظيم العلاقات بين الأفراد داخل المجتمع، وعموما فإن مدلول القانون في مجال الدراسات القانونية هو مجموعة من القواعد التي تحكم أو تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، والتي يجبر الافراد على إتباعها ولو بالقوة عند الاقتضاء. وغالبا ما يصطلح عليه بالقانون الوضعي Droit Positif.

وهو ما سيدفعنا إلى دراسة بعض المصطلحات في علاقتها بمجموعة من النصوص سواء منها ذات الطبيعة المدنية أو الإدارية أو التجارية...

إن معرفة المصطلحات القانونية من أهم الوسائل التي تسترشد الطلبة في سلك القانون باللغة العربية على استيعاب الخطاب والنص القانوني، فرجال القانون (الطلبة والممارسين) هم في تواصل وتعامل دائم مع النصوص القانونية، التي تمثل عبارات محددة بألفاظها ومصطلحاتها وكلماتها التي قد تحمل معنى من المعاني، ودلالة من الدلالات غير الدلالة اللغوية، ويصعب على الباحث مواكبة ومسايرة الخطاب القانوني، إن لم يكن على دراية بالمعنى الاصطلاحي للعبارات التي تتضمنها اللغة القانونية بشكل عام، والنص والمواد القانونية بشكل خاص.

فلغة القانون لها مصطلحاتها الخاصة بها، سواء تعلق الأمر بلغة التشريع، التي تتألف من وثائق الدستور، والقوانين التي تصدرها السلطة التشريعية، والاتفاقيات والمعاهدات، أو تعلق الأمر أيضا بلغة القضاء التي تتجسد في الأحكام والقرارات القضائية التي تصدرها المحاكم بصفة عامة، أو تعلق الأمر بلغة المحاماة وهي لغة

الدفاع والإقناع التي تتجلى في الأقوال التي يبدها وكلاء المتنازعين في القضايا المرفوعة أمام المحاكم، فالباحث يستلزم منه تخصصه أن يكون ملما وعلى دراية بالمصطلحات المستعملة في هذه اللغة وإلا سيجد نفسه غريبا عن تخصصه³، وعدم تفاهمه مع النص القانون بالشكل اللازم.

وكما هو معلوم بأن مادة اللغات والمصطلحات القانونية هي من المواد التي تم إدراجها في المقررات التي تم اعتمادها في دفتر الضوابط البيداغوجية الوطني المتعلقة بالإجازة الأساسية، بحيث تمكن الطلبة من التعرف بالمبادئ والمفاهيم الأساسية التي ستمكنهم من دراسة هذا العلم وفهمه بشكل جيد، وذلك بالتعرف على العديد من المصطلحات القانونية وأهميتها في البحث العلمي وقيمتها في بعض الدراسات القانونية، وهو ما من شأنه أن يحفز الطالب لمعرفة هذه المصطلحات، كما أن ما يقدم للطلبة من محاضرات في مادة اللغات والمصطلحات القانونية ما هي إلا نماذج فقط تمكن الطلبة نحو معرفة المزيد من هذه المصطلحات وذلك بالاطلاع على بعض المراجع المتعلقة بهذه المادة في مجال تخصصهم.

ورغبة منا في إيجاد بعض المحاور التي تعتبر أساسية لدراسة هذه المادة لفهم بعض القضايا والموضوعات التفصيلية التي تمكن الطلبة من الاطلاع عليها حتى تفتح لهم المجال لدراسة محاور أخرى مستقبلا، وقد تم وضع بعض المحاور والتطرق إليها بالدراسة والتحليل، وبالاكتفاء على بعض المراجع المتخصصة في هذا المجال.

³ - ذ م حسيني: دروس في المصطلحات القانونية، مطبعة قرطبة، حي السلام أكادير، ط 2018، ص: 01.

المحاور التي سيتم التطرق لها وهي كالتالي:

1- التعريف بالقانون وفروعه؛

2- التعريف بالحق وبيان أنواعه؛

3- أنواع الحقوق العينية؛

4- تعريف الالتزام وبيان خصائصه وتقسيماته؛

5- التعريف بمصادر الالتزام.

والله ولي التوفيق

المحور الأول:

التعريف بالقانون وفروعه

**Définition du Droit et de
ses branches**

المطلب الأول: تعريف القانون وبيان خصائص القاعدة القانونية

أصل لفظ قانون كلمة لاتينية رومانية وقيل فارسية، وهي تدل في أصلها لديهم على معنى القاعدة أو التنظيم واستخدمها العرب، بنفس المدلول السابق في عدة معانٍ، منها القانون مقياس كل شيء وطريقه، والقانون هو العلاقة الثابتة المطردة بين ظواهر الكون، والتي تحتم حدوث أمر معين، كلما توافرت ظروف خاصة⁴.

Définition du Droit et les caractéristiques de la règle juridique :

Le terme "**loi**" est d'origine latino-romaine et dite persane et elle avait le sens de la règle ou l'organisation. Ainsi, les arabes l'utilisaient avec la même signification dans plusieurs cas de figures, à savoir la loi est la mesure de tout et son chemin ainsi la loi représente la relation constante et régulière entre les phénomènes de l'univers qui exige la survenance d'une certaine chose chaque fois que des conditions spécifiques existent.

⁴ - ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم لسان العرب دار المعارف بيروت الجزء 5 ص، 3159.

1- مفهوم القانون:

غالبا ما يستخدم مصطلح قانون في العلوم التي تكون العلاقة بين ظواهر ثابتة، كما في العلوم الرياضية كقوانين الجبر والحساب، وكذا في العلوم الطبيعية كالفيزياء والأحياء وكذلك في بعض العلوم الاجتماعية التي تتصف ظواهرها بالثبات كقانون العرض والطلب في علم الاقتصاد⁵.

1- Notion de la loi:

Le terme loi est souvent utilisé dans la science, qui forme la relation entre les phénomènes fixes, comme dans les mathématiques, à titre d'exemple l'algèbre et les lois de calcul, ainsi que dans les sciences naturelles comme les sciences physiques et la biologie, ainsi que dans certaines sciences sociales stables comme le Droit de l'offre et de la demande en sciences économiques.

⁵ - محمد عبد المالك المحبشي، مدخل لدراسة القانون الطبعة الأولى 2013، ص: 16.

أولاً: المدلول العلمي لمصطلح قانون:

فالتعريف الاصطلاحي العلمي للقانون هو:

« مجموعة القواعد العامة والمجردة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع، ويلتزم الأفراد بتطبيقها عن طريق توقيع الدولة الجزاء على من يخالفها»⁶.

وفي تعريف آخر:

« مجموعة من القواعد التي تقيم نظام المجتمع فتحكم سلوك الأفراد وعلاقاتهم فيه، والتي تتناط كفالة احترامها بما تملك السلطة العامة في المجتمع من قوة الجبر والإلزام»⁷.

وعرفه البعض الآخر بأنه:

«مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك الأفراد في المجتمع والتي يتعين عليهم الخضوع لها ولو بالقوة إذا اقتضى الأمر»⁸.

La définition scientifique de la loi est la suivante:

« L'ensemble général et abstrait des règles régissant la conduite des individus dans la société, et les individus sont tenus de les appliquer par la signature par l'État de sanction de ceux qui les violent ».

⁶ - خالد عبد الله عيد، مدخل لدراسة القانون، الطبعة الأولى دار الأمان للنشر والتوزيع الرباط، ص: 230.

⁷ - حسن كيرة، المدخل إلى القانون، الطبعة الخامسة، 1974، منشأة المعارف الاسكندرية، ص: 11.

⁸ - توفيق حسن فرح، المدخل للعلوم القانونية، الطبعة الثانية الدار الجامعية بيروت 1987، ص: 17.

Dans une autre définition:

«Un ensemble de règles qui évaluent le système de la société, régissant les comportements des individus et leur relation qui lui ont été confiées d'assurer le respect dont la force et l'obligation appliquer dans la société par l'Etat».

D'autres l'ont défini comme:

« Un ensemble de règles régissant le comportement des individus dans la société auxquelles ils doivent se soumettre, si nécessaire par la force ».

2- الملاحظة العامة عن التعاريف السابقة لمصطلح القانون:

ما يمكن استنتاجه عن التعاريف السابقة الذكر، أنها تتوافق وتنطبق على المدلول العام للفظ القانون، وهكذا تتصرف هذه التعاريف إلى مفهوم القانون الوضعي الذي هو القانون السائد والمطبق فعلا في المجتمع، والذي ينطبق على كل قاعدة واجبة الإلتباع كيفما كان مصدرها تشريعا كان أو عرفا أو غيرها من المصادر الأخرى التي تعرف بالتشريعات⁹.

Ce qui peut être déduit des définitions ci-dessus, sont compatible et applicables au sens général du terme loi, et donc ces définitions vont à la notion de droit positif, qui est la loi

⁹ - عبد الحق كوريتي، دروس في مادة مدخل للعلوم القانونية، الجزء الأول، نظرية القانون، 2018-2019، ص: 10.

appliquée dans la société, et qui s'applique à chaque règle qui doit être suivie, car sa source est la législation; les sources coutumières ou autres, connues sous le nom de législation.

أما المعنى **الضيق للفظ القانون** فقد يستعمل للدلالة على معان كثيرة، فقد نجده يطلق على التشريع، أي على مجموعة من القواعد المكتوبة الصادرة عن السلطة التشريعية والتي تنظم نوعاً معيناً من الروابط القانونية فنقول مثلاً القانون التجاري، قانون الشغل، القانون المدني، قانون التأمين¹⁰.

au sens **strict du terme loi**, peut être utilisé pour faire référence à de nombreux sens, que l'on pourrait qualifier de législation, c'est à dire un ensemble de règles écrites émises par le pouvoir législatif régissant un certain type de liens juridiques, par exemple le droit commercial, le droit du travail, le droit civil, et le droit des assurances.

¹⁰ - عبد الحق كوريتي، دروس في مادة مدخل للعلوم القانونية، م.س، ص: 10.

2- خصائص القاعدة القانونية:

الخاصية الأولى: القاعدة القانونية قاعدة سلوك:

القاعدة القانونية تهدف إلى ضبط سلوك الأفراد نحو بعضهم البعض في المجتمع، فترسم لهذا السلوك حدود معينة لا يتعداها، فكل الاعمال والأقوال في نطاق هذه الحدود يقرها القانون بصرف النظر عن نية فاعلها¹¹.

2- les caractéristiques de la règle de droit:

La première caractéristique: la règle de droit, règle de conduite:

La règle de droit vise à régler (réguler) les comportements des individus entre eux dans la société, elle dresse à ce comportement des limites à ne pas le transgresser. Tous ces actes et paroles, dans la stricte limite reconnus par le Droit quelle que soit l'intention de son auteur.

الخاصية الثانية: القاعدة القانونية قاعدة عامة ومجردة:

مقتضى هذه القاعدة أن يكون الخطاب فيها موجها إلى كافة الناس وليس إلى فرد أو عدة أفراد، على سبيل التعيين، أو إلى واقعة أو عدة وقائع معينة بذاتها، وبالتالي فهي توجه خطابها لجميع الأشخاص داخل المجتمع¹².

¹¹ - الطيب الفصائلي، الوجيز في المدخل لدراسة القانون، الجزء الأول نظرية القانون، الطبعة الثانية، مطبعة أريس للنشر الجامعي، 1991، ص: 19.

¹² - الطيب الفصائلي، الوجيز في المدخل لدراسة القانون، م.س، ص: 17.

La deuxième caractéristique: la règle de droit, une règle générale et abstraite:

La règle de droit s'applique pour toute personne, elle est commun pour tous, d'où l'utilisation des termes impersonnels, elle vise toutes les personnes de la société dans une situation décrite.

الخاصية الثالثة: القاعدة القانونية قاعدة ملزمة:

والمقصود بهذه القاعدة القانونية أنها تتميز عن باقي القواعد الاجتماعية الأخرى، هو تبني الدولة لها والسهر على حسن تطبيقها ونفاذها في المجتمع، من خلال خاصية الإلزام، وإلزام الأشخاص بإتباعها، فالجزاء هو الذي يجبر الأشخاص على أحكام القاعدة القانونية ويفترض عليهم احترامها ولو بالقوة عند الاقتضاء¹³.

القاعدة القانونية قاعدة ملزمة لأنها تفرض على أي شخص في وضع قانوني محدد للغاية و من واجبه ان يحترمها وفي الواقع اذا انتهك شخص ما قاعدة قانونية فانه تفرض عقوبة جنائية من طرف الدولة

La troisième caractéristique: la règle de Droit, une règle obligatoire:

La règle de droit est dite obligatoire car elle s'impose à toute personne qui se trouve dans une situation juridique bien précise et qui a le devoir à respecter. En effet si une personne

¹³ - عبد الحق كوريتي، دروس في مادة مدخل للعلوم القانونية، م.س، ص: 22.

viole une règle de droit, elle encourt une sanction pénale infligée par l'Etat.

المطلب الثاني: فروع القانون

نميز في القانون بين نوعين من القوانين: القانون الخاص، والقانون العام.

1- القانون الخاص: Droit privé

مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين الأفراد أو بينهم وبين الدولة إذا دخلت هذه الأخيرة في العلاقة باعتبارها شخصا قانونيا عاديا وليس باعتبارها صاحبة سيادة وسلطان.

وهو يشمل عدة فروع:

القانون المدني، القانون التجاري، وقانون الأسرة، القانون الجنائي...

Les branches de Droit :

Le droit est divisé en différents branches notamment, le droit privé et le droit public.

1-le droit privé:

L'ensemble de règles qui organisent les relations entre les individus ou entre eux et l'État si celui-ci entre dans la relation

en tant que personne morale normale et non en tant que détenteur de la souveraineté et autorité.

Il comprend plusieurs branches:

Le Droit civil, le droit commercial, le droit de la famille, le Code criminel – le droit pénal–...

• **القانون المدني: Droit civil**

ينظم العلاقات بين الأفراد الطبيعية والأشخاص المعنوية المجردة من صفة السلطة العامة.

Il Réglemente les relations entre les personnes physiques et les personnes morales qui sont abstraite du caractère de pouvoir public.

• **القانون التجاري: Droit commercial**

ينظم العلاقات التي تنشأ بين الأفراد بسبب احترافهم التجارة أو اعتيادهم عليها أو بسبب قيامهم بأعمال تجارية.

Il réglemente les relations crée entre les personnes par l'exercice habituel ou professionnel des activités commerciales.

• **القانون الاجتماعي: Droit social**

يضم قانون الشغل وقانون الضمان الاجتماعي وهو مجموعة من القواعد

القانونية التي تنظم العلاقات بين العامل ورب العامل أو المشغل.

Englobe le droit de travail et le droit de sécurité sociale, c'est l'ensemble des règles juridiques qui réglementent les relations entre l'employé et l'employeur.

• قانون الأسرة: Droit de la famille

أعطي لهذا القانون هذا الاسم لإبراز الصفة المؤسسية للأسرة، وما يترتب عن ذلك من التركيز عليها بهدف حفظ كيانها وصيانة حقوق كل فرد منها، وإشهاره بالواجبات الملقاة على عاتقه داخلها في إطار من التوازن بين الحقوق والالتزامات المتبادلة بينهم¹⁴.

قانون الأسرة هي فرع من القانون الخاص الذي يحكم وينظم العلاقات بين القانونية بين مختلف مجموعة من الأفراد داخل الأسرة.

Le droit de la famille est une branche de droit privé qui régit et organise les relations juridiques entre les différents membres d'une même famille.

• القانون الجنائي: Droit pénal

¹⁴ - عبد الحق كوريتي، دروس في مادة مدخل للعلوم القانونية، م.س، ص: 72.

تحدد الأفعال المعتبرة كجرائم يعاقب عليها قانونا والعقوبات المقررة قانونا لها، والإجراءات التي تتبع في تعقب المتهم ومحاكمته وتوقيع العقاب عليه إذا ثبت إجرامه.

Est une branche de droit qui détermine des comportements antisociaux –les infractions– et prévoit la réaction de la société envers ces comportements.

• القانون الدولي الخاص: Droit International Privé

مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقات القانون الخاص ذات العنصر الأجنبي فيحدد القانون الواجب التطبيق عليها والمحكمة المختصة بنظرها.

L'ensemble des règles juridiques qui étudie le règlement des différends de droit privé présentant au moins un caractère d'extranéité – étranger – terminant la loi applicable et le tribunal compétent.

2- القانون العام: Droit public

مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تكون الدولة طرفا فيها باعتبارها صاحبة السيادة والسلطة وسواء أكانت هذه العلاقات بين الدولة وبين غيرها من الدول أو بين الدولة وبين الأشخاص العاديين.

L'ensemble des règles juridiques qui règlemente la relation dont l'Etat fait partie en tant que détenteur de la souveraineté et l'autorité que ce soit ces relations crée ; entre l'Etat et d'autres Etats ou bien entre l'Etat et les personnes physiques.

• القانون الدستوري: Le Droit constitutionnel

هو مجموعة من القواعد الأساسية التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وتنظيم السلطات العامة فيها وعلاقة هذه السلطات ببعضها البعض، كما تقرر حقوق الأفراد وحررياتهم المختلفة وضمانات هذه الحقوق والحريات.

- الاختيار الأول

- Le **droit constitutionnel** est la partie du droit public qui traite des règles relatives à l'organisation et au fonctionnement de l'Etat, du gouvernement, du parlement, des juridictions et des institutions publiques, il organise notamment la séparation des pouvoirs.

- الاختيار الثاني

- L'ensemble de règles fondamentales qui détermine la forme de l'Etat et son système de gouvernance, ainsi qu'il organise les pouvoirs publics et la relation de ces pouvoirs entre eux, qui établit les droits des individus et leurs divers libertés et les garanties de ces droits et libertés.

• القانون الإداري: Droit administratif

هو مجموعة القواعد التي تنظم الإدارة العامة لنشاطها الإداري، وما ينشأ عن ذلك من مراكز وعلاقات قانونية، وتتمثل موضوعات القانون الإداري بالأساس في تحديد

وتنظيم الخدمات العامة التي تؤديها المرافق العامة، والتي تقدمها للمرتفقين¹⁵، إضافة إلى المنازعات الناشئة عن هذه العلاقات.

Le droit administratif est l'ensemble des règles juridiques qui régissent les relations de l'administration avec les administrés, et qui s'appliquent à l'organisation, à l'action et aux activités administratives ainsi qu'aux contentieux administratifs.

• قانون الضرائب: **Droit fiscal**

يتضمن هذا القانون القواعد التي تحكم الدولة والهيئات العامة، من حيث الموارد المختلفة من ضرائب ورسوم وقروض وكيفية تحصيلها ومن حيث الأوجه التي تنفق فيها تلك الأموال¹⁶.

Le droit fiscal englobe les règles dont l'Etat et les organismes publics régissent relatives aux ressources ; aux impôts, taxes et crédits. Et les modalités de recouvrement. C'est ou la manière dont ces recettes sont mobilisées.

¹⁵ - راجع بخصوص ذلك، عبد الحق كوريتي، دروس في مادة مدخل للعلوم القانونية، م.س، ص: 64.

¹⁶ - توفيق حسن فرح، المدخل للعلوم القانونية، مرجع سابق، ص: 49.

بعض المصطلحات القانونية

- 1- الحكومة ----- *Gouvernement*
- 2- البرلمان ----- *parlement*
- 3- المؤسسات العمومية ----- *Institution Publiques*
- 4- السلطات العامة ----- *Les pouvoirs Publics*
- 5- نظام الحكم ----- *systeme de Gouvernement*
- 6- الحريات ----- *Libertés*
- 7- التشريع ----- *Législation*
- 8- سلطة مطلقة ----- *Pouvoir absolu*
- 9- سلطة قضائية ----- *Pouvoir Judiciaire*
- 10- سلطة تنفيذية ----- *Pouvoir Exécutif*
- 11- سلطة تشريعية ----- *Pouvoir Législatif*
- 12- سلطة منفردة ----- *Pouvoir Individualisé*

المحور الثاني:

التعريف بالحق وبيان أنواعه

Définition du droit et de ses types

- Droit : le **Droit** avec un « D » **majuscule** renvoie à ce que l'on appelle le **Droit** objectif قانون
- Droit: **droit** subjectif que l'on écrit avec un « d » **minuscule**. الحق

المطلب الأول: تعريف الحق

اختلفت آراء الفقهاء في تعريف الحق اختلافا كبيرا حتى ظهرت بينهم مذاهب متعددة في هذا الشأن، ذلك أن كلمة الحق كثيرة التردد في اللغة العادية، ولا يجد أحدا صعوبة في الإحساس بمدلولها فيقول مثلا من حقه أن يفعل كذا، أي له أن يفعله¹⁷، وله حق ملكية عقار أو منقول، أو له الحق في إبداء رأي، إلى آخره.

Définition du droit:

Les opinions des jurisconsultes, « l'opinio juris » diffèrent largement dans la définition du droit jusqu'à ce qu'ils aient paru parmi eux plusieurs doctrines à cet égard , puisque le mot droit est trop fréquente dans la langue ordinaire, et personne n'a de difficulté à en sentir le sens, en disant par exemple qu'il a le droit de le faire, c'est-à-dire de le faire, d'avoir le droit de

¹⁷ -ادريس العلوي العبدلاوي، المدخل لدراسة القانون، الجزء الثاني، طبعة 1975، ص: 28.

propriété ou de biens meubles. Ou a le droit d'exprimer un opinion, etc.

ويرجع اختلاف الفقهاء في تعريف الحق الى اختلاف وجهات النظر فيما بينهم:

المذهب الأول: وهو المذهب الشخصي الذي يرجع أن الحق سلطة إرادية لأنه يربط الحق بإرادة صاحبه.

المذهب الثاني: ينادي بأن الحق مصلحة يحميها القانون، وهو مذهب موضوعي لأنه لا يعبأ بالشخص وإنما يركز على المصلحة التي يرمي الحق إلى إدراكها. وبين هذين المذهبين تدخل البعض للجمع بين فكرة الإرادة وفكرة المصلحة.

La différence des juristes dans la définition d'un droit est due aux divergences d'opinions entre eux:

- **La première doctrine:** est la doctrine personnelle selon laquelle le droit est une autorité volontaire parce qu'il lie le droit à la volonté de son auteur.
- **La deuxième doctrine:** Le droit est un intérêt protégé par la loi, qui est une doctrine objective parce qu'il n'est pas rempli de la personne mais est basé sur l'intérêt que le droit vise à réaliser.

Entre ces deux doctrines, certaines ont interagi pour combiner l'idée de volonté avec l'idée d'intérêt.

• المذهب الأول: المذهب الشخصي

ويتزعم هذا المذهب فقهاء من ألمانيا ويتعلق الأمر بكل من الفقيه سافيني **SAVINGG**، والفقيه فيندشايد **WINDSCHEID**، ويقوم على أساس أن صاحب الحق هي العنصر الجوهر الذي يميز الحق، وتبعاً لذلك يعرفون الحق بأنه: «قدرة أو سلطة إرادية **Pouvoir de volonté**، يخولها القانون للشخص».

فجوهر الحق وفقاً لهذا الرأي هو القدرة الإرادية التي لصاحب الحق فالإرادة تخلق وتغير وتنتهي الحقوق¹⁸.

• La première doctrine: la doctrine personnelle

Cette doctrine est dirigée par des jurisconsultes allemands, il s'agit du **SAVINGG** et **WINDSCHEID**. Elle est fondée sur le fait que le titulaire du droit est l'élément fondamental qui distingue le droit, et en conséquence, il connaît le droit : «Pouvoir de volonté, habilité par la loi à la personne »

L'essence du droit, selon ce point de vue, est la capacité volontaire du titulaire du droit, alors La volonté crée, modifie et résilie les droits.

¹⁸ - راجع بهذا الخصوص كل من:

- ادريس العلوي العبدلاوي، المدخل لدراسة القانون، م.س، ص: 30 وما بعدها.

- ادريس الفاخوري، المدخل لدراسة العلوم القانونية، الجزء الثاني، نظرية الحق، طبعة 1995، ص: 30 وما بعدها.

- علي حسين بخيرة، المدخل لدراسة القانون، نظرية الحق، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي، بدون ذكر الطبعة، ص: 23 وما بعدها.

• الانتقادات الموجهة لأصحاب هذا المذهب

وجهت لأنصار هذا المذهب عدة انتقادات بخصوص تعريف الحق أهمها أن هذا التعريف يستلزم وجود الإرادة لدى من يكتسب حقا، مع أن القانون يقر الحقوق لغير ذوي الإرادة كالمجنون والصغير غير المميز كذلك تثبت الحقوق للشخص الغائب حتى وإن لم يكن على علم باكتسابها، ومعنى ذلك أن القانون لا يشترط الإرادة لاكتساب الحق.

• Les critiques formulées à l'encontre des détenteurs de cette doctrine :

Les partisans de cette doctrine ont été critiqués pour avoir défini le droit, Le plus important, c'est que cette définition exige la volonté de ceux qui l'acquièrent vraiment. La loi, tout en reconnaissant les droits des personnes non consentantes comme les personnes aliénées et les personnes non privilégiées, établit également les droits de la personne absente, même si elle n'est pas au courant de son acquisition, ce qui signifie que la loi n'exige pas la volonté d'acquérir le droit.

• المذهب الثاني: المذهب الموضوعي

بمقتضى الانتقادات الموجهة للمذهب الشخصي السابق ظهر مذهب آخر مخالف وهو الاتجاه أو المذهب الموضوعي الذي يتزعمه الفقيه الألماني أيضا أهرنج

IHERING وأطلق على المذهب بالمذهب الموضوعي على أساس أنه ينظر فيه موضوعه لاكتساب الحقوق.

ووفقا لهذا الرأي يستطيع المجنون والصبي غير المميز أن تكون لهما حقوق بالرغم من انعدام القدرة الارادية عندهما.

• La deuxième doctrine: la doctrine objective

Selon les critiques adressées à l'ancienne doctrine personnelle, une autre doctrine dissidente est apparue, C'est la doctrine objective dirigée par le jurisconsulte allemand IHERING

La doctrine a été appelée objective au motif qu'elle a été prise en considération pour l'acquisition de droits.

Selon ce point de vue, l'aliéné et l'enfant non doué de discernement, peuvent avoir des droits malgré leur manque de capacité volontaire.

• الانتقادات الموجهة لأصحاب هذا المذهب

يؤخذ على أنصار هذا المذهب من الناحية الفنية أنه يعرف الحق بهدفه ومن غير الصواب تعريف الشيء بحسب غايته أو هدفه.

والواقع أن هدف صاحب الحق هو تحقيق مصلحة معينة ولكن هذا لا يعني أبدا أن الحق هو هذه المصلحة ذاتها فالمصلحة إذن وإن كانت هدف الحق إلا أنها لا

تصلح أن تكون تعريفا له، والذي يجب أن نبحت عنه هو تعريف للحق مجرد من هدفه.

- **les critiques formulées a l'encontre des détenteurs de cette doctrine:**

Les partisans de cette doctrine sont techniquement tenus de connaître le droit à son but et Il serait donc malvenu de définir l'objet selon son but ou son objectif.

En fait, l'objectif du titulaire du droit est de réaliser un intérêt particulier, Mais cela ne signifie pas que le droit est le même intérêt, de sorte que l'intérêt, bien que le but du droit, Mais il ne correspond pas à une définition. Ce que nous devons chercher, c'est une définition du droit abstrait de son but.

- **المذهب المختلط**

عمد مجموعة من الفقهاء من بينهم الفقيه البلجيكي دابان DABIN في تعريف الحق إلى الجمع بين فكرتي القدرة الإرادية التي قال بها أنصار المذهب الشخصي والمصلحة التي اعتمدها أنصار المذهب الموضوعي، ولذلك أطلق على هذا الرأي بالمذهب المختلط. فهم يرون أن الحق مع كونه قدرة أو سلطة إرادية هو في نفس الوقت مصلحة محمية ويجمعون بين الفكرتين في تعريفه.

● La doctrine mixte

Dans la définition du droit, un groupe des juristes, y compris le juriste belge DABIN, a combiné les idées du pouvoir volontaire que les partisans de la doctrine personnelle ont dit et l'intérêt adopté par les partisans de la doctrine objective, et donc appelé cette doctrine d'opinion mixte. Ils croient que le droit, tout en étant un pouvoir ou une autorité volontaire, est en même temps un intérêt protégé et combine les deux notions dans sa définition.

ويلاحظ الفقيه دبان DABIN أن الحق إن لم يكن قدرة أو مصلحة فليس من الممكن أن يكون بعضاً من القدرة وبعضاً من المصلحة، وأكد على البحث عن ماهية الحق في غير هاذين المذهبين.

Le juriste DABIN a confirmé que le droit, si ce n'est une capacité ou un intérêt, il ne peut pas être une partie de la capacité et une partie d'intérêt, et a souligné la recherche de ce qui est le droit en dehors de ceux des deux doctrines.

المطلب الثاني: أنواع الحقوق وبيان تقسيماته المختلفة

استقر الفقه على تقسيم الحقوق إلى قسمين من الحقوق، وهما الحقوق السياسية droit politiques، والحقوق المدنية droits civils، والحقوق السياسية تسمى بهذا الاسم

لأنها تحمي المصالح السياسية للجماعة، وسميت بالحقوق المدنية لأنها تحمي مصالح الأفراد سواء أكانت مالية أو غير مالية.

Types de droits et leurs différentes divisions

La doctrine a établi la division des droits en deux catégories de droits, à savoir les droits politiques, les droits civils et les droits politiques, ces droits politiques sont appelés ce nom parce qu'ils protègent les intérêts politiques du groupe, et ils sont appelés droits civils parce qu'ils protègent les intérêts des individus, qu'ils soient financiers ou non financiers.

• الحقوق السياسية

هي تلك الحقوق التي يقررها للشخص باعتباره منتميا لبلد معين قصد تمكينه من المساهمة في إدارة شؤون بلده، فهي تثبت له (الشخص) باعتباره عضوا في دولة سياسية كالحق في تولي المناصب العامة، وحق الترشيح والتصويت في الانتخابات الجماعية والبرلمانية، فهذه الانتخابات ما يطلق عليها بالواجب الوطني.

• Droits politiques

Ce sont les droits qu'une personne détermine en tant qu'individu appartenant à un pays donné afin de lui permettre de contribuer à la gestion de son pays, la preuve qu'il/elle est membre d'un État politique tel que le droit d'exercer une fonction publique, le droit d'être élu et de voter aux élections

collectives et parlementaires, ces élections sont soi-disant un devoir national.

وتتميز هذه الحقوق السياسية ببعض الأمور:

1- هي حقوق خاصة لا تقرر لعامة الناس بل للبعض منهم، فالأصل أن تكون قاصرة على المواطنين فقط، إذ لا يساهم في حكم الدولة إلا من ينتمي إليها بجنسيته، واستثناء قد يستعان بأشخاص أجانب، ويترتب عن ذلك أن الحقوق السياسية ليست لازمة إذ يستطيع الحياة بدونها دون المساس بحياته أو ماله.

2- يطلق على من تثبت لهم الحقوق السياسية بالمواطنين **Citoyens** إذ أن هذه الحقوق السياسية لا تعتبر ميزات بقدر ما هي وظائف سياسية.

ومن أهم الحقوق السياسية التي تنشأ للأفراد هي:

- حق الانتخاب: **droit d'électorat**

- حق الترشيح: **droit d'éligibilité**

- حق تولي الوظائف: **droit à la fonction publique**

Ces droits politiques sont caractérisés par certaines choses

1. Ce sont des droits spéciaux qui ne sont pas déterminés pour le grand public, mais pour certains d'entre eux. À l'origine, ils devraient être limités aux seuls citoyens, étant donné qu'ils ne

contribuent à la domination de l'État que ceux qui y appartiennent par leur nationalité, et une exception qui peut être utilisée par des personnes étrangères, en conséquence de quoi les droits politiques ne sont pas nécessaires, sans lesquels ils peuvent vivre sans préjudice de leur vie ou de leur richesse.

2- Ceux qui manifestent des droits politiques sont appelés citoyens, car ces droits politiques ne sont pas considérés comme des avantages autant que des fonctions politiques.

Parmi les droits politiques les plus importants pour les individus est :

- droit d'électorat;
- droit d'éligibilité;
- droit à la fonction publique.

• الحقوق المدنية

هي تلك الحقوق المقررة لحماية كيان وحرية الشخص وتمكينه من مزاولته نشاطه، وهي تمثل كافة الحقوق التي لا تدخل ضمن طائفة الحقوق السياسية، والهدف منها تحقيق المصالح وحماية الأفراد من حيث مزاولتهم لمختلف أوجه النشاط في المجتمع كحق الفرد في البيع أو الشراء، والحقوق المدنية تثبت لجميع الأفراد بصرف النظر عن جنسيتهم إذ يتمتع بها الوطني والأجنبي على حد سواء، وتنقسم الحقوق المدنية إلى حقوق عامة وأخرى خاصة، كما أن الحقوق الخاصة تتفرع عنها حقوق الأسرة والحقوق المالية.

• droits civiles

Ce sont les droits établis pour la protection de l'entité et la liberté de la personne et pour lui permettre d'exercer son

activité. Ils représentent tous les droits qui ne relèvent pas de l'éventail des droits politiques, dont l'objectif est de réaliser des intérêts et de protéger les individus en termes de jouissance de divers aspects de la société, tels que le droit de vendre ou d'acheter, les droits civils qui sont reconnus pour tous les individus indépendamment de leur nationalité, car ils sont à la fois nationaux et étrangers, les droits civils sont divisés en droits publics et privés alors que les droits privés est divisés entre droits de la famille ,droits financiers.

- الحقوق العامة: هي السلطات المقررة للأشخاص للمحافظة على شخصيتهم، وهي تستهدف حماية الشخص في ذاته وحماية القيم اللصيقة به، وتسمى بحقوق شخصية Droit de la personnalité لارتباطها الأشد بالشخص.
- الحقوق الخاصة: هي تلك التي لا تثبت إلا لمن يتوافر بمقتضى القانون سببا لكسبها كحق الشخص في ملكية عقار أو منقول، أو اقتضاء دين معين إلى آخره.
- حقوق الأسرة: هي تلك الحقوق التي تثبت للشخص باعتباره عضوا في أسرة معينة، والأسرة هي مجموعة من الأفراد تربطهم رابطة القرابة.
- الحقوق المالية: هي تلك التي تنشأ قوانين الأحوال العينية **Statut réel** أو قواعد المعاملات، وتسمى كذلك لكونها تمنح صاحبها منفعة أساسها النقود.
- droits Généraux : Le pouvoir des personnes de préserver leur personnalité, qui vise à protéger la personne elle-même et les valeurs qui lui sont inhérentes, et sont appelés droits personnels de la personnalité Parce qu'ils sont plus étroitement liés à la personne.

- **droits particuliers** : Ceux qui sont établis uniquement pour ceux qui sont prévus par la loi comme raison pour les acquérir en tant que droit de propriété ou de transfert, ou de payer des dettes particulière, etc.
- **droits de la famille** : Il s'agit des droits établis pour une personne en tant que membre d'une famille particulière, alors que la famille est un groupe d'individus liés par un lien de parenté.
- **droits financiers** : Ceux établis par les lois de Statut réel ou les règles de transaction, Il est également appelé comme ça parce qu'il accorde au propriétaire un avantage basé sur l'argent.

بعض المصطلحات القانونية

droit de propriété	-----	حق الملكية	-
propriété indivise	-----	ملكية شائعة	-
propriété foncière	-----	ملكية عقارية	-
propriété commerciale	-----	ملكية تجارية	-
propriété industrielle	-----	ملكية صناعية	-

المحور الثالث:

أنواع الحقوق العينية

Les types des droits réels

الحقوق العينية *droits réel*

- الحق العيني هو سلطة مباشرة لشخص على شيء معين بالذات تخول له الاستئثار بقيمة مالية، وسميت بسلطة مباشرة لأن صاحب الحق يستطيع أن يزاول سلطته على الشيء دون حاجة إلى تدخل شخص آخر، لأن الحق ينصب مباشرة على الشيء دون أن يحتاج الأمر إلى وسيط بين صاحب الحق والشيء موضوع الحق، بخلاف الحق الشخصي الذي لا تتوفر فيه هذه السلطة المباشرة لأن الدائن صاحب الحق الشخصي لا يستطيع الاستفادة من حقه إلا عن طريق شخص آخر هو المدين الذي يلتزم بأداء يقوم به لمصلحة دائئه.
- فالحقوق العينية رغم أنها تشترك كلها من حيث ما تخوله لأصحابها من سلطات مباشرة على الشيء المادي إلا أنها تنقسم إلى قسمين، منها ما هو مستقل بذاته ولا تستند في وجودها إلى حق آخر تتبعه وهي **الحقوق العينية الأصلية: Les droits réel principaux**، ومنها ما هو تابع لحق شخصي آخر وهي **الحقوق العينية: التبعية: Les droits réel accessoires**.

- Le droit réel est l'autorité directe d'une personne sur quelque chose de spécifique qui lui permet d'avoir une valeur financière, et est appelé autorité directe parce que la bonne personne peut exercer son pouvoir sur l'objet sans avoir besoin de l'intervention d'une autre personne. Parce que le

droit concerne directement la question, sans qu'il soit nécessaire d'avoir un médiateur entre le titulaire du droit et l'objet du droit. Contrairement au droit personnel dans lequel cette autorité directe n'est pas disponible, parce que le créancier ayant le droit personnel ne peut bénéficier que du droit d'une autre personne est le débiteur qui est tenu d'exécuter dans l'intérêt de son créancier.

- Les droits réels, sont divisés en deux parties, dont ils sont indépendants et ne sont pas basés sur un autre droit qu'ils suivent: Les droits réel principaux et Les droits réel accessoires.

المطلب الأول: الحقوق العينية الأصلية

الحقوق العينية الأصلية هي الحقوق التي تقوم بذاتها ولا تحتاج في قيامها إلى الارتكاز على حق آخر وتتميز هذه الحقوق بأن لها وجود مستقل وهي مقصودة بذاتها سميت بالحقوق العينية لأنها سلطات مباشرة لشخص على شيء معين بالذات، وهي كما جاءت في المادة التاسعة من ظهير 19 رجب 1333، المعدل بمقتضى القانون 39.08 بتاريخ 12 مارس 2018 الذي ينص على أن: « الحق العيني الأصلي هو الحق الذي يقوم بذاته من غير حاجة إلى أي حق آخر يستند إليه. والحقوق العينية الأصلية هي:

حق الملكية؛ حق الارتفاق والتحملات العقارية؛ حق الانتفاع؛ حق العمرى؛ حق الاستعمال؛ حق السطحية؛ حق الكراء الطويل الأمد؛ حق الحبس؛ حق الزينة؛ حق الهواء والتعليق؛ ... لذا سنتطرق للبعض منها بإيجاز.

droits réels principaux

Les droits réels principaux est un droit autonome qui n'a pas besoin d'être fondé sur un autre droit Comme indiqué à l'article 9 du dahir du 19 Rajab 1333, modifié par la loi 39.08 du 12 mars 2018, qui dispose : "Le droit réels principaux est le droit qui est autonome sans aucun besoin de tout autre droit sur lequel il est basé. Les droits réels principaux sont:

- Le droit de propriété; حق الملكية
- Les servitudes et les services fonciers; حق الارتفاق والتحملات العقارية
- L'usufruit; حق الانتفاع
- La rente viagère; حق العمرى
- Le droit d'usage; حق الاستعمال
- Le droit de superficie; حق السطحية
- L'emphytéose; حق الكراء الطويل الأمد
- Le droit de habous; حق الحبس
- Le droit de zina; حق الزينة
- Le droit de haoua; حق الهواء والتعليية

- حق الملكية droit de propriété

حق عيني أصلي يمنح صاحبه على الشيء سلطة تخوله وحده دون غيره، في حدود ما يسمح به القانون، وأن يستعمله ويستغله ويتصرف فيه.

ولا يجبر أحد على التخلي عن ملكه إلا لأجل المصلحة العامة ووفق القوانين والقرارات الجاري بها العمل في نزع الملكية.

وقد أعتبر حق الملكية أقوى الحقوق العينية الأصلية وهو يخول لصاحبه كافة السلطات التي يمكن تصور ورودها على الشيء وهي: استعماله واستغلاله والتصرف فيه.

- droit de la propriété

Le droit de propriété est le droit d'user (usus), de jouir (fructus) et de disposer (abusus) d'une chose, d'en être le maître absolu et exclusif dans les conditions fixées par la loi. ... Celui-ci consacre le droit de propriété au sens moderne comme un droit naturel et une prérogative des personnes physiques. Nul ne peut être contraint de renoncer à ses biens, sauf dans l'intérêt public et conformément aux lois et aux décisions prises pour procéder à l'expropriation.

Le droit de la propriété était considéré le plus puissant des droits réels principaux et conférait au propriétaire du bien tous les pouvoirs qui pourraient en découler : son utilisation, son exploitation et sa disposition.

- حق الارتفاق والتحملات العقارية

Les servitudes et les services fonciers

عرف المشرع المغربي الارتفاق في المادة 37 من ظهير 19 رجب 1333 المتعلق بمدون الحقوق العينية المعدل بمقتضى القانون 08.39 الصادر بتاريخ 12 مارس 2018، الذي ينص على أن: " الارتفاق حق عيني قوامه تحمل مقرر على عقار من أجل استعمال أو منفعة عقار يملكه شخص آخر." وأضاف المشرع المغربي في المادة 38 منها على أنه: " ينشأ الارتفاق إما عن الوضعية الطبيعية للأماكن أو بحكم القانون أو باتفاق المالكين." وأشار أيضا في المادة 39 على أن " الارتفاقات الطبيعية تحمل تفرضه الوضعية الطبيعية للأماكن على عقار لفائدة عقار مجاور".

وكمثال على ذلك مسلك المياه لسقي أو ري الأراضي العالية للأراضي الولاية أو السفلى.

أما المادة 40 منها فتطرق للارتفاق القانوني الذي اعتبرته: "تحمّل يفرضه القانون على عقار، ويمكن أن يقرر لمنفعة عامة أو خاصة".

والمادة 41 أكدت على أنه: "يجوز لمالك العقارات إحداث إرتفاقات عليها أو لفائدتها وذلك باتفاق فيما بينهم مع مراعاة أحكام القانون.

وأضاف في نفس المادة أنه:

يجب أن يبين في العقد نطاق هذا الحق وكيفية استعماله".

فمن التعريف السابق الذكر في المادة 37 من مدونة الحقوق العينية: "يتضح بأن حق الارتفاق هو حق مقرر لخدمة عقار يسمى العقار المخدم على آخر غير مملوك للمالك الأول ويسمى العقار المخدم، ومن الأمثلة على حقوق الارتفاق: حق المرور وهو حق مقرر لعقار معين على عقار مجاور، فيكون لمالك العقار المخدم سلطة المرور في العقار.

وتمتاز حقوق الارتفاق بالخصائص التالية:

- 1- أنها من الحقوق العينية العقارية لأنها لا تترتب إلا على العقارات؛
- 2- أنها من الحقوق المؤبدة لأنها قائمة على العقارات فقط ومن خاصيات العقار صفة الديمومة والبقاء، غير أن هذا لا يمنع من تحديد حق الارتفاق بأجل معين أو تعليقه على شرط مسقط له؛
- 3- أنها حقوق لا تقبل الانتقال بشكل منفصل عن العقار المرتفق ومن ثم لا يمكن توقيع الحجز عليها، كما لا يجوز أن تكون محلاً للرهن بصورة منفردة؛
- 4- حق الارتفاق لا يقبل التجزئة إذ يقرر لمنفعة كل من أجزاء العقار المرتفق، ويترتب على كل جزء من أجزاء العقار المرتفق به.

أنواع حق الارتفاق هي:

- **حق الشرب:** هو نوبة من الماء ينتفع بها لسقي الأراضي وما بها من غرس وشجر.

- **حق المجرى:** هو الحق في تمرير ماء الري من مورده بأراضي الغير للوصول به إلى الأراضي المراد سقيها به وذلك عبر مجرى أو مواسير.
- **حق المسيل أو الصرف:** تتلقى الأراضي المنخفضة المياه السائلة سيلا طبيعيا من الأراضي التي تعلوها دون أن تساهم يد الإنسان في إسالتها، ولا يجوز لمالك الأراضي المنخفضة أن يقيم سدا لمنع هذا السيل، كما لا يجوز لمالك الأراضي العالية أن يقوم بما من شأنه أن يزيد في عبء الارتفاق الواقع على الأراضي المنخفضة.
- **حق المرور:** لكل مالك عقار ليس له منفذ إلى الطريق العمومية، أو له منفذ غير كاف لاستغلال عقاره أن يحصل على ممر في أرض جاره نظير تعويض مناسب شرط أن يقام هذا الممر في المكان الذي لا يتسبب للأراضي المرتفق بها إلا أقل الأضرار.
- **حق المطل:** لا يجوز لمالك عقار أن يفتح في حائط ملاصق لمالك جاره نوافذ أو شبابيك أو أي فتحات مماثلة إلا برضى صاحب الملك المجاور. كذلك لا يمكن أن يشيد المالك في حدود أرضه دون مراعاة النوافذ والشبابيك المفتوحة على ملكه إلا إذا وجدت اتفاقات مخالفة.
- أيضا لا يجوز فتح مطلات أو شرفات أو فتحات أخرى مماثلة مواجهة لمالك الجار إلا على مسافة مترين، وإذا كانت منحرفة فعلى مسافة متر واحد، ولا يسري هذا المنع على المطلات والشرفات المفتوحة على الطريق العمومية (طبقا لنص الفصل 68 من مدونة الحقوق العينية).

التحملات العقارية: بالرجوع إلى نص المادة 70 من مدونة الحقوق العينية نجد

- المشرع المغربي ينص على: " أن للجار أن يجبر جاره على تعيين حدود أملاكهما المتلاحقة، وتكون نفقات التحديد مشتركة بينهما.
- من خلال هذا النص نستشف بأن المشرع المغربي من خلال مدونة الحقوق العينية ألزم أطراف الجوار بتعيين حدودهما المتعلقة بأملكهما بدقة حتى لا تثار بينهما أية

نزاعات تتعلق بالحدود وتجنب ذلك، وأضاف بخصوص نفقات التحديد أنها مشتركة بينهما ما عدا إذا كان هناك اتفاق بينهما مسبقاً.

- حق الانتفاع **droit d'usufruit**

ينص المشرع المغربي في المادة 79 من ظهير 19 رجب 1333، المعدل بمقتضى القانون 39.08 بتاريخ 12 مارس 2018 على أن: « الانتفاع حق عيني يخول للمنتفع استعمال عقار على ملك الغير واستغلاله، وتتقضي مدته لزوماً بموت المنتفع».

فحق الانتفاع وفق هذا التعريف يعطي لشخص الحق في استعمال واستغلال عقار مملوك لشخص آخر لذلك فإن حق الانتفاع يقسم عناصر الملكية إلى شطرين فعنصر الاستعمال والاستغلال يثبتان للمنتفع أما العنصر الثالث الخاص بحق التصرف فإنه يبقى لمالك الرقابة.

- **droit d'usufruit**

Le législateur marocain a incorporé dans les dispositions de L'article 79 du Dahir du 19 Rajab 1333, tel que modifié par la loi 39.08 du 12 mars 2018, dispose que : « L'usufruit est un droit réel qui autorise l'usufruitier à se servir et à exploiter le bien d'autrui et qui s'éteint nécessairement à la mort de l'usufruitier.»

Selon cette définition le droit d'usufruit donne à une personne le droit d'utiliser et d'exploiter un bien appartenant à une autre personne.

- حق العمرى La rente viagère

بالرجوع إلى المادة 105 من مدونة الحقوق العينية نجدها تنص على أن: "العمرى حق عيني قوامه تملك منفعة عقار بغير عوض يقرر طول حياة المعطى له أو المعطي أو لمدة معلومة."

تتعقد العمرى بالإيجاب والقبول، ومعنى ذلك يجب:

- يجب تحت طائلة البطلان أن يبرم عقد العمرى في محرر رسمي (المادة 106 من مدونة الحقوق العينية).
- يجب على المعطى له أن يعمر العقار موضوع الحق بأن يقيم فيه بنفسه أو يأخذ غلته، ولا يجوز نقل هذا الحق إلا للمعطي أو لورثته (المادة 107 من مدونة الحقوق العينية).
- كذلك يجب على المعطى له أن يبذل في المحافظة على العقار موضوع العمرى العناية التي يبذلها الشخص الحريص على ملكه، وتقع عليه النفقات اللازمة لحفظه وصيانتته.
- ويتحمل أيضا التكاليف العادية المفروضة على هذا العقار (المادة 108 من مدونة الحقوق العينية).

- حق الاستعمال droit d'usage

بالرجوع إلى ظهير 19 رجب 1333، المعدل بمقتضى القانون 39.08 بتاريخ 12 مارس 2018، نجد المشرع المغربي ينص في المادة 109 منه على أنه: « ينشأ

حق الاستعمال وينقضي بنفس الأسباب التي ينشأ بها حق الانتفاع على أن ينص في العقد المنشئ لهذا الحق على طبيعته العينية».

من خلال هذا النص يعد حق الاستعمال حق مصغر لحق الانتفاع لأنه يقصر سلطة صاحب الحق على استعمال الشيء فقط دون استغلاله ومن ثم يمكن تكييف حقوق المنتفع بشكل يصبح هذا الشكل قاصراً على الاستعمال فقط.

- droit d'usage

Par référence au Dahir du 19 Rajab 1333, tel que modifié par la loi 39.08 du 12 mars 2018, la législature marocaine déclare à **Article 109 que**: « Le droit d'usage naît et s'éteint de la même manière que l'usufruit et sa nature réelle sera indiquée dans l'acte de création.»

A travers ce texte, le droit d'usage est un petit droit par rapport au droit d'usufruit, Le titulaire du droit d'usage ne doit pas être confondu avec l'usufruitier : l'usufruitier a l'usus (le droit d'usage) et en plus, le fructus. Le titulaire du droit d'usage a l'usus mais n'a pas le fructus.

- حق السطحية Droit de superficie

ينص المشرع المغربي في المادة 116 من ظهير 19 رجب 1333، المعدل بمقتضى القانون 39.08 بتاريخ 12 مارس 2018 على أن: « السطحية حق عيني قوامه ملكية بنايات أو منشآت أو أغراس فوق أرض الغير. وينتقل بالشفعة أو بالإرث أو الوصية.

ويتضح أن حق السطحية عبارة عن ملكية أبنية وأغراس مستقلة عن ملكية الأرض المقامة عليها أو المغروسة فيها، وملكية هذه الأبنية أو الأغراس تكون عادة لشخص غير الشخص مالك الأرض.

- Droit de superficie

Le législateur marocain, selon L'article 116 du Dahir du 19 Rajab 1333, tel que modifié par la loi 39.08 du 12 mars 2018, dispose que ; «Le droit de superficie est un droit réel immobilier qui consiste en la possession de bâtiments, ouvrages ou plantations sur un fonds appartenant à autrui. Il se transmet par préemption, par succession ou testament.»

Le droit de superficie est un droit réel accordé à une personne (le superficiare) qui dispose de la propriété des bâtiments, ouvrages ou plantations réalisés dans sur ou au-dessus du bien immobilier d'une autre personne (le tréfoncier).

- حق الكراء الطويل الأمد L'emphytéose

بالرجوع إلى المادة 121 من مدونة الحقوق العينية نجدها تنص على أنه: " يخول الكراء الطويل الأمد للعقارات للمستأجر حقا عينيا قابلا للرهن الرسمي ويمكن تفويت هذا الحق وحجزه طبقا للشروط المقررة في الحجز العقاري."

وأضافت نفس المادة: " يجب أن يكون هذا الكراء لمدة تفوت عشر سنوات دون أن تتجاوز أربعين سنة وينقضي بانقضائه."

كما نصت المادة 122 من مدونة الحقوق العينية على أنه: " لا يكون عقد الكراء الطويل الأمد صحيحا إلا إذا صدر ممن له حق التفويت وطبقا للشروط المقررة في القانون."

يجب أن ينص عقد الكراء الطويل الأمد على طبيعته العينية." ويختلف حق الكراء الطويل الأمد عن الكراء العادي المنصوص عليه في ق.ل.ع أو قوانين الكراء الخاصة - خاصة القانون رقم 12-67 المتعلق بتنظيم العلاقات التعاقدية بين المكري والمكثري للمحلات المعدة للسكنى أو الاستعمال المهني - من حيث أنه يمنح صاحبه حقا عينيا يوليه ميزة التتبع وميزة الأولوية كما أنه قابل للرهن الرسمي وهذا بخلاف الكراء العادي الذي لا ينشأ عنه سوى حقوق شخصية.

- حق الحبس Le droit de habous

بالرجوع إلى المادة 130 من مدونة الحقوق العينية نجدها تنص على أن: " تطبق على حق الحبس الأحكام الواردة في مدونة الأوقاف."

فالحبس في وجهة نظر القانون هو: تصرف إرادي منفرد بمقتضاه يحبس المسلم عن التداول عينا من الأعيان الجارية بملكه وغالبا ما تكون عقارا ويخص التمتع فيها على وجه الديمومة بجهة من جهات الخير أو بشخص أو أشخاص معينين على أن ينتقل التمتع بالعين إلى جهة من جهات الخير عند انقراض المستفيدين أو لجهة من جهات الخير أو بشخص أو أشخاص معينين معا.

فالأحباس أو الأوقاف إذن هي إملاك عقارية كالأراضي والمساجد والآبار والحوانيت والديار والقناطر والمقابر وغير ذلك من الأصول والمنقولات باستثناء الطعام الذي تكون منفعته في استهلاكه فقط.

والأوقاف من حيث طبيعتها نوعين:

- أ- الأوقاف والأحباس التي تديرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية؛
- ب - وهناك نوع آخر وهو أوقاف وأحباس الزوايا أو أحباس أو أوقافا خاصة يديرها نظار أو مقدمون يكون لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حق الرقابة عليها.

- حق الزينة Le droit de zina

الزينة حق عيني يخول صاحبه ملكية البناء الذي شيده على نفقته على أرض الغير. وينشأ هذا الحق بالعقد مع تشييد البناء، وينتقل بالشفعة أو بالإرث أو الوصية. كذلك لا يمكن ترتيب حق الزينة على حقوق مشاعة (مشتركة) إلا باتفاق جميع الشركاء (المادة 131 من مدونة الحقوق العينية).

يجب أن يبين في العقد المنشئ لحق الزينة نوع البناء ومواصفاته وأبعاده ويحدد حقوق والتزامات صاحب هذا الحق (المادة 132 من مدونة الحقوق العينية). يتضح من هذا النص أن المشرع المغربي ألزم طرفي حق الزينة أن يبين في العقد المنشئ له نوع البناء ومواصفاته وأبعاده بدقة، وأضاف بأنه يجب تحديد حقوق والتزامات من سنسحب إليه هذا الحق.

كما أضاف المشرع المغربي من خلال المادة 133 من مدونة الحقوق العينية أنه: " يمكن لصاحب حق الزينة أن يفوت البناء الذي أحدثه وأن يرهنه ويرتب له أو عليه حقوق ارتفاق في الحدود التي يجوز له فيها مباشرة هذا الحق".

ويجوز كذلك ألا تتجاوز مدة حق الزينة 40 سنة فإذا نص العقد على مدة أطول أو سكت على تحديد المدة فإن المدة المعتبرة هي 40 سنة (المادة 134 من مدونة الحقوق العينية).

حق الهواء والتعلية Le droit de haoua

حق عيني قوامه تملك جزء معين من الهواء العمودي الذي يعلو بناء قائما فعلا يملكه الغير، وذلك من أجل إقامة بناء فوقه تسمح به القوانين والأنظمة (المادة 138 من مدونة الحقوق العينية).

وينشأ حق الهواء والتعلية بالعقد، ويجب أن يبين في العقد نوع البناء المراد إقامته ومواصفاته وأبعاده، ولا يمكن ترتيب حق الهواء والتعلية على حقوق مشاعة (أي مشتركة) إلا باتفاق جميع الشركاء (المادة 139 من مدونة الحقوق العينية).

ويجوز كذلك لصاحب حق الهواء والتعلية أن يفوته أو يرهنه أو يرتب له أو عليه حقوق ارتفاق بما لا يتعارض مع طبيعته. وينتقل حق الهواء والتعلية بالشفعة أو بالميراث أو الوصية (المادة 140 من مدونة الحقوق العينية).

ولا يجوز لصاحب حق الهواء والتعليق أن يفوت الهواء العمودي الذي يعلو بناءه بغير رضى مالك السفلى (المادة 141 من مدونة الحقوق العينية).

المطلب الثاني: الحقوق العينية التبعية

droits réels accessoires

الحق العيني التبعية، يقصد منه ضمان حق شخصي، وهي لا تنشأ مستقلة وإنما تستند في وجودها إلى حق آخر، وتسمى بالحقوق العينية التبعية لأنها تكون تابعة لحق شخصي لكي تضمن الوفاء به فإذا انقضى الحق الشخصي انقضى تبعاً لذلك الحق العيني التبعية.

وتنشأ الحقوق العينية التبعية للدائن عن مال معين من أموال مدينه للقضاء على جميع المخاطر التي قد يتعرض لها الدائن.

وتتضمن هذه الحقوق العينية التبعية: الرهن الحيازي، الرهن الرسمي، الامتيازات.

- droit réels accessoires

Les droits réels accessoires, sont des droits qui portent sur une chose car ils sont adjoints à un droit de créance pour le renforcer. Ces droits sont aussi appelés suretés réelles. En opposition avec les suretés personnelles. La dette étant alors garantie par une caution qui n'est pas des droits réels mais des droits de créance.

Les droits réels accessoires consistent dans l'affectation au paiement d'une dette d'un ou plusieurs biens, appartenant en général au débiteur et peuvent porter sur des immeubles ou sur des meubles.

Ces droits réels accessoires comprennent :

Le nantissement: الرهن الحيازي

L'hypothèque: الرهن الرسمي

Les privilèges: الامتيازات

● الرهن الحيازي

الرهن الحيازي هو اتفاق بين طرفين الدائن والمدين بمقتضاه يسلم المدين إلى الدائن شيئاً فيرتب عليه الدائن حقا عينيا يخوله حق حبس الشيء لحين استفاء الدين. وقد عرفه قانون الالتزامات والعقود سابقا في الفصل 1180 بأنه: «عقد بمقتضاه يخصص المدين أو أحد من الغير يعمل لصالحه شيئاً منقولاً أو حقا معنويا لضمان الالتزام وهو يمنح الدائن حق استفاء دينه من هذا الشيء بالأسبقية على جميع الدائنين الآخرين اذا لم يف له به المدين»

وقد تم تعديل هذا الفصل بمقتضى القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة حيث عرف الرهن الحيازي بأنه: « عقد بمقتضاه يخصص المدين أو أحد من الغير يعمل لمصلحته شيئاً لضمان التزام، والذي لا يستلزم تخلي الراهن عن حيازة الشيء».»

● Le nantissement

Le nantissement, est un accord entre le créancier et les parties débitrices selon lequel le débiteur remet au créancier quelque chose selon lequel le créancier aura un droit réel de retenir l'objet jusqu'à ce que la dette soit recouvrée.

Article 1180 «Le nantissement est, de sa nature, indivisible; chaque partie de la chose qui est l'objet du gage ou de l'hypothèque garantit la totalité de la dette.»

Le présent article a été modifié par la loi no 21.18 sur les garanties mobilières, dont le nantissement était défini comme suit : "Un contrat par lequel le débiteur ou tout tiers agissant au profit de celui-ci se verrait attribuer quelque chose pour assurer une obligation, qui n'exige pas la renonciation de la possession de l'objet par le courant.

● الرهن الرسمي droit d'hypothèque

الرهن الرسمي عرفه المشرع المغربي في المادة 165 من ظهير 19 رجب 1333، المعدل بمقتضى القانون 39.08 بتاريخ 12 مارس 2018 على أن: «حق عيني تباعي يتقرر على ملك محفظ أو في طور التحفيظ ويخصص لضمان أداء دين».

ومن خلال هذا التعريف يتضح بأن الرهن الرسمي هو حق عيني يترتب على عقار يبقى في حوزة صاحبه ويخصص لضمان الوفاء بالالتزام وبمقتضاه يمنح الدائن في حالة عدم أداء المدين التزامه حق نزع ملكية العقار محل الرهن وأيا كان حائزه واستفاء دينه من الثمن بالأفضلية على سائر الدائنين.

● droit d'hypothèque

L'hypothèque est définie par le législateur marocain dans l'article 165 du dahir du 19 Rajab 1333, tel que modifié par la loi 39.08 du 12 mars 2018 « L'hypothèque est un droit réel accessoire établi sur un immeuble immatriculé ou en cours d'immatriculation, affecté à la garantie du paiement d'une créance. »

Par cette définition il est clair que l'hypothèque, est un droit réel qui conféré au créancier le droit de préférence et le droit de suite, **Droit** accordé à un créancier sur un bien immobilier en garantie du paiement de la dette sans que le propriétaire du bien en soit dépossédé. L'**hypothèque** autorise le créancier à saisir le bien et à le vendre si le débiteur ne remplit pas son obligation principale.

• حقوق الامتياز **droits de privilège**

بالرجوع إلى المادة 142 من ظهير 19 رجب 1333، المعدل بمقتضى القانون 39.08 بتاريخ 12 مارس 2018 نجد المشرع المغربي ينص على أن: «الامتياز حق عيني تبعي يخول للدائن حق الأولوية على باقي الدائنين ولو كانوا مرتهين». بمقتضى هذا التعريف فإن حق الامتياز حق عيني يتقرر بمقتضى نص في القانون ضمانا للوفاء بدين معين مراعاة لصفته على جميع أموال المدين، أو على منقول أو عقار معين عنها، فيكون للدائن على هذا النحو أن يتقدم على الدائنين العاديين والدائنين الذين الرتبة التالية بعده لاستقاء حقه من المقابل النقدي لهذه الأموال.

• **droits de privilège**

Par référence à l'article 142 du dahir du 19 Rajab 1333, tel que modifié par la loi 39.08 du 12 mars 2018, le droit marocain stipule : "La concession est un droit subsidiaire qui donne au créancier la priorité sur le reste des créanciers, même s'ils sont cautionnés".

Le privilège est un droit réel accessoire qui accorde à un créancier la priorité par rapport aux autres créanciers même hypothécaires.

المحور الرابع:

تعريف الالتزام وبيان خصائصه وتقسيماته

Définition de l'obligation ses divisions Et ses caractéristiques

المطلب الأول: تعريف الالتزام وبيان خصائصه

أولاً: تعريف الالتزام:

« رابطة قانونية بين شخصين أحدهما دائن والآخر مدين، بمقتضاها يفرض على الطرف المدين لفائدة الدائن، نقل حق عيني، أو القيام بعمل، أو الامتناع عن عمل». وأكد البعض أن الالتزام ليس دائماً رابطة بين شخص وآخر أو علاقة بين دائن ومدين بل من الممكن في الحياة العملية وجود الكثير من الحالات والوقائع التي ينشأ فيها الالتزام دون أن يرتبط ذلك حتماً بوجود الدائن وقت نشوئه كما هو الحال في نظرية الاشتراط لمصلحة الغير أو لمصلحة شخص لم يوجد بعد. وهو ما نصت عليه مدونة الأسرة في المادة 282 منها على أنه: « تصح الوصية لمن كان موجوداً وقتها أو منتظر الوجود». كذلك الأمر بالنسبة لشخص أمن على حياته لمصلحة أولاده ولو لم يكن له ولد وقت التأمين.

Définition de l'obligation ses divisions et ses caractéristique

1-définition de l'obligation:

«L'**obligation** est un lien juridique entre deux personnes en vertu duquel l'une d'elles (le débiteur) est tenue envers l'autre (le créancier) d'exécuter une prestation. Est tenu de transférer un droit en réel, d'accomplir un acte ou de s'abstenir de le faire».

Certains ont souligné que l'obligation n'était pas toujours un lien entre une personne et une autre ou une relation entre un créancier et un débiteur, mais dans la pratique, il était possible d'avoir de nombreuses situations et faits dans lesquels l'obligation est née sans nécessairement être liée à la présence du créancier au moment de sa création, comme dans la théorie

d'exiger le bénéfice du tiers ou dans l'intérêt d'une personne n'existe pas encore.

C'est ce que le Code de la famille à l'article 282 dispose: «Est valable le testament fait en faveur d'un légataire existant au moment de l'acte ou dont l'existence est à venir».

C'est aussi pour une personne qui s'assure pour sa vie au profit de ses enfants, même si elle n'a pas d'enfant au moment de l'assurance.

ثانيا: خصائص الالتزام:

من التعريف السابق نستخلص خاصيتين أساسيتين للالتزام:

الأولى: أن الالتزام ليس من مقوماته ارتباط مدين بدائن، إذ قد تتحقق الرابطة أو العلاقة دون أن يكون هناك دائن، كما هو الحال في الوعد بجائزة أو بالتسليم بصحة الاشتراط لمصلحة أشخاص غير معينين وقت التعاقد متى كان تعيينهم ممكنا وقت تنفيذ الالتزام كما هو الحال في التأمين أو بالتسليم بإمكان انتقال الالتزام إلى مدين جديد، أو انتقال الحق إلى دائن جديد إلخ...

2- les caractéristiques de l'obligation:

De la définition précédente, nous tirons deux caractéristiques essentielles de l'obligation:

La première est que l'obligation n'est pas des composants de l'engagement d'un débiteur avec un créancier, car Le lien ou la relation peut être réalisée sans un créancier. Comme pour la promesse de récompense ou de la reconnaissance de la validité de l'exigence au profit de personnes non déterminées au moment du contrat, lorsque cela est possible au moment de la

mise en œuvre de l'obligation, comme dans le cas de l'assurance ou de la livraison, l'obligation peut être transférée à un nouveau débiteur, le droit transféré à un nouveau créancier, etc.

ثانياً: أن العنصر العام في الالتزام ليس هو الجانب الشخصي بل الجانب المادي، وهو ما يتفق واتجاه القوانين الحديثة، التي تربط المسؤولية عن الالتزام بأموال المدين لا بشخصه. فالالتزام في نظرهم هو رابطة بين ذمتين، فهو حق في ذمة الدائن، ودين في ذمة المدين.

Deuxièmement, l'élément général de l'obligation n'est pas l'aspect personnel, mais l'aspect matériel, qui est conforme à l'orientation des lois récentes, qui lient la responsabilité de l'obligation aux fonds du débiteur plutôt qu'à la personne du débiteur. Selon eux, l'obligation est un lien entre deux obligations, celle du créancier et celle du débiteur.

ثانياً: خصائص الالتزام:

من التعريف السابق نستخلص خاصيتين أساسيتين للالتزام:
الأولى: أن الالتزام ليس من مقوماته ارتباط مدين بدائن، إذ قد تتحقق الرابطة أو العلاقة دون أن يكون هناك دائن، كما هو الحال في الوعد بجائزة أو بالتسليم بصحة الاشتراط لمصلحة أشخاص غير معينين وقت التعاقد متى كان تعيينهم ممكناً وقت تنفيذ الالتزام كما هو الحال في التأمين أو بالتسليم بإمكان انتقال الالتزام إلى مدين جديد، أو انتقال الحق إلى دائن جديد إلخ...

2- les caractéristiques de l'obligation

De la définition précédente, nous tirons deux caractéristiques essentielles de l'obligation:

La première est que l'obligation n'est pas des composants de l'engagement d'un débiteur avec un créancier, car Le lien ou la relation peut être réalisée sans un créancier. Comme pour la promesse de récompense ou de la reconnaissance de la validité de l'exigence au profit de personnes non déterminées au moment du contrat, lorsque cela est possible au moment de la mise en œuvre de l'obligation, comme dans le cas de l'assurance ou de la livraison, l'obligation peut être transférée à un nouveau débiteur, le droit transféré à un nouveau créancier, etc.

ثانياً: أن العنصر العام في الالتزام ليس هو الجانب الشخصي بل الجانب المادي، وهو ما يتفق واتجاه القوانين الحديثة، التي تربط المسؤولية عن الالتزام بأموال المدين لا بشخصه. فالالتزام في نظرهم هو رابطة بين ذمتين، فهو حق في ذمة الدائن، ودين في ذمة المدين.

Deuxièmement, l'élément général de l'obligation n'est pas l'aspect personnel, mais l'aspect matériel, qui est conforme à l'orientation des lois récentes, qui lient la responsabilité de l'obligation aux fonds du débiteur plutôt qu'à la personne du débiteur. Selon eux, l'obligation est un lien entre deux obligations, celle du créancier et celle du débiteur.

المطلب الثاني: تقسيمات الالتزام

تقسم الالتزامات بحسب الموضوعات التي تشتمل عليها، أو الزاوية التي ينظر منها إليها وأهم تقسيم هو تقسيمها إلى:

أولاً: من حيث الإيجاب على التنفيذ **la contraindre à exécuter**

أجمع الفقه على أن الالتزام يتكون من عنصرين، عنصر المديونية وعنصر المسؤولية، والمقصود بالمديونية هو الواجب الملقى على المدين بأداء ما يشغل ذمته وهو واجب عليه، ويترتب على هذا التنفيذ انقضاء المديونية وبالتالي انقضاء الالتزام، وفي حالة عدم تنفيذ الاداء من قبل المدين فإننا ننتقل إلى العنصر الثاني من عناصر الالتزام وهو عنصر المسؤولية.

فالمسؤولية إذن هي الإيجاب الذي يسمح للدائن في حالة عدم التنفيذ الاختياري اللجوء إلى التنفيذ الجبري.

Divisions de l'obligation

Les obligations sont divisées selon les thèmes faisant l'objet, la principale répartition c'est comme la suite:

1 – la contraindre à exécuter:

La jurisprudence était unanime sur le fait que l'obligation se composait de deux éléments, l'élément d'endettement et l'élément de responsabilité, et que l'endettement était le devoir du débiteur d'exécuter ce qui était en jeu et le devoir du débiteur. Si l'exécution n'est pas exécutée par le débiteur, nous passons au deuxième élément de l'obligation, soit l'élément de responsabilité. La responsabilité est donc la contraindre qui

permettre à un créancier en cas d'exécution non volontaire de recourir à l'exécution forcée.

تقسم الالتزامات بناء على هذين العنصرين إلى التزامات مدنية وأخرى طبيعية:

1- الالتزامات المدنية: هي التي يتوفر العنصرين معا أي المديونية والمسؤولية، وهي بالتالي المقصودة بالالتزام القانوني الذي يستوجب تحقق خصائص الالتزام، فإذا تعثر عنصر أو خاصية من خصائصه انتهى بالتبعية الوصف الدقيق للالتزام.

2- الالتزامات الطبيعية: هي التي تتوفر فيها عنصر المديونية دون المسؤولية، وهذا أمر طبيعي لأن العنصر الأساسي في الالتزامات هو عنصر المديونية، وبالتالي لا يستطيع الدائن إجبار المدين على الوفاء بالتزاماته. ولكن إذا تم الوفاء كان أداؤه صحيحا صادرا من مدين وليس من متبرع وبالتالي ليس له الحق أن يسترد ما وفى به وهو ما أشر إليه الفصل 73 من ق.ل.ع.م.

Les obligations en vertu de ces deux éléments sont divisées en obligations civiles et naturelles:

1. Obligations civiles : Ce sont les deux éléments qui existent ensemble; l'endettement et la responsabilité, et qui sont donc destinés à l'obligation juridique qui exige l'accomplissement des caractéristiques de l'obligation.
2. Obligations naturelles : c'est l'élément d'endettement sans responsabilité, ce qui est normal car l'élément essentiel des obligations est l'élément d'endettement, et donc le créancier ne peut pas contraindre le débiteur à remplir ses obligations. Toutefois, si l'exécution est accomplie, elle est valide auprès d'un débiteur et non d'un donateur et n'a donc

pas le droit de récupérer ce qu'elle contient, tel que visé a l'article 73 du DOC.

ثانيا: من حيث المحل

تقسم الالتزامات من حيث المحل إلى ثلاثة طوائف: القيام بعمل أو الامتناع عن عمل، أو إعطاء شيء.

1- الالتزام بعمل: يقصد به كل عمل ايجابي يتعهد المدين القيام به، فقد يتعهد الشخص بدفع مبلغ معين من النقود، أو بيع شيء أو رهنه أو تأجيره أو أداء خدمة معينة، أو نقل بضاعة معينة، أو يتعهد مهندس معماري بتصميم مخطط هندسي لأحد المباني، أو تعهد مقاول بإجراء أعمال البناء...

2- الالتزام بالامتناع عن عمل: يقصد به كل عمل سلبي يلتزم المدين به لصالح الدائن، وهذا الامتناع قد يكون امتناع عن عمل مادي كالتزام شخص بعدم منافسة شخص آخر في نشاط تجاري معين في منطقة معينة، وقد يكون امتناعا عن عمل قانوني كالتزام البائع بعد تقرير أي حق للغير على السلعة المراد بيعها.

3- الالتزام بإعطاء شيء: هو في حقيقته التزام بعمل فعلى المدين الملزم بإعطاء شيء أن يقوم بكل الأعمال اللازمة بنقل الملكية، أو الحق العيني، فلو باع شخص عقارا محفظا لشخص آخر، فإنه ينشأ التزامين في ذمة المدين الأول التزام بنقل ملكية العقار وهو التزام بإعطاء، والثاني التزام بتسليم العين المتعاقد عليها وهو التزام بعمل ولا ينتهي الالتزام الا بالعنصرين معا.

2-L'objet:

On distingue entre trois catégories d'obligations: l'obligation de faire, l'obligation de ne pas faire, l'obligation de donner.

1- l'obligation de faire : L'obligation de faire consiste pour le débiteur à fournir une prestation, un service autre que le

transfert d'un droit réel, la vendre, hypothéquer, la location, l'exécution d'un certain service, le transport d'une marchandise particulier, ou l'engagement d'un ingénieur en architecture pour concevoir un plan architectural pour un bâtiment, ou l'engagement d'un entrepreneur d'exécuter les travaux de construction...

2-L'obligation de ne pas faire : L'obligation de ne pas faire consiste pour le débiteur en une abstention. Il s'engage à s'abstenir d'une action. A titre d'exemple ;le débiteur d'une clause de non-concurrence souscrite à la faveur de son employeur ou du cessionnaire de son fonds de commerce, s'engage à ne pas exercer l'activité visée par ladite clause dans un temps et sur espace géographique déterminé.

Il peut s'agir d'une abstention Pour un acte légal comme l'obligation du vendeur après la détermination de tout droit de tiers aux marchandises qui doit être vendue.

3- l'obligation de donner :l'obligation de donner quelque chose est en effet une obligation de faire qui met à la charge du débiteur le transfert de la propriété ou celui du droit réel ... considérant une personne qui a vendu un immeuble immatriculé à une autre personne , là le débiteur principal est obligé non seulement de transférer la propriétés de l'immeuble qui est une obligation de donner mais également de délivrer l'objet contracté qui constitue une obligation de faire, sachant que la dite obligation ne se termine que par les dits éléments.

ثالثا: من حيث النتيجة

نقسم الالتزامات أيضا إلى الالتزام بتحقيق نتيجة أو الالتزام ببذل عناية وهو تقسيم يقوم على أساس ما يطلب من المدين فإذا كان ما طلب منه الوصول لهدف معين كان التزامه بتحقيق نتيجة، أما إذا كان ما يطلب من المدين هو بذل جهد معين سواء تحقق أو لم يتحقق كان التزامه ببذل عناية.

Troisièmement : En termes de résultat

Les obligations sont également divisées en obligation de réaliser un résultat ou une obligation de moyen, qui est une division fondée sur ce qui est exigé du débiteur et si son obligation d'atteindre un résultat on parle d'obligation de résultat, Si le débiteur est tenu de faire un effort particulier, qu'il ait ou non été accompli, son obligation est une obligation de moyen.

رابعا: من حيث المصدر

يقصد بالمصدر الأسباب والوقائع القانونية المباشرة التي تنشأ الالتزام، وهذه الواقعة قد تحدث بفعل الطبيعة وتوصف بأنها واقعة طبيعية، وقد تحدث بفعل الانسان أي بإرادته فتصف بأنها واقعة إرادية.

Quatrièmement: En termes de source

La source désigne les raisons juridiques directes et les faits qui donnent lieu à l'obligation, et ce fait peut être causé par la nature et il est décrit comme un fait naturel, et peut être causé

par l'homme, par sa volonté, qui est décrite comme un fait volontaire.

المحور الخامس

التعريف بمصادر الالتزام

Définition les Sources d'obligations

مصادر الالتزام:

إن قانون الالتزامات والعقود المغربي المطبق بمقتضى الظهير الصادر في 12 غشت 1913، نص في الفصل الأول على هذه المصادر بقوله: « تنشأ الالتزامات عن الاتفاقيات والتصريحات الأخرى المعبرة عن الإرادة وعن أشباه العقود، وعن الجرائم، وعن أشباه الجرائم.»

من خلال هذا النص يتضح أن مصادر الالتزام أربعة: أولاً: العقد، ثانياً: الإرادة المنفردة، ثالثاً: الإثراء بلا سبب، رابعاً: المسؤولية التقصيرية. وسنتطرق لكل مصدر من هذه المصادر بشيء من الإيجاز.

Sources de l'obligation:

Le Code marocain des obligations et des contrats, qui est appliqué en vertu du Dahir du 12 août 1913, dispose au chapitre 1 que ces sources sont: «obligations dérivent des conventions et autres déclarations de volonté, des quasi-contrats, des délits et des quasi-délits.»

Nous allons aborder brièvement chacune de ces sources.

الفقرة الأولى: العقد

سنتطرق من خلال هذه الفقرة للحديث عن تعريف العقد وبيان تقسيماته.

أولاً: تعريف العقد

المشرع المغربي شأنه شأن التشريعات الأخرى لم يعرف العقد، وترك ذلك للفقهاء ليقوم بهذه المهمة، وقد عرف العقد بأنه توافق إرادتين أو أكثر على إحداث أثر قانوني سواء كان هذا الأثر يتعلق بإنشاء الالتزام أو نقله أو تعديله أو إنهائه.

ومن خلال هذا التعريف استنتج بعض الفقهاء أن مجال العقد لا ينحصر في إنشاء الالتزام كاتفاق البائع والمشتري في عقد البيع، أو كاتفاق المؤجر والمستأجر في عقد الإيجار، وإنما يمتد ليشمل هذا الأثر نقل العقد كما في عقد الحوالة أو تعديله كتأجيل تاريخ الوفاء بالدين، أو إنهائه كما في فسخ العقد قبل الموعد المحدد له.

Premier paragraphe: Contrat

Dans ce paragraphe, nous aborderons la définition du Contrat et ses divisions :

Première: Définition du contrat

Comme d'autres lois, le législateur marocain n'a pas défini le contrat, en laissant à la jurisprudence l'exercice de cette fonction. Le contrat a été défini comme un accord de volonté entre deux ou plusieurs personnes, en vue de créer une ou des obligations juridiques si c'est Cet effet porte sur la création, le transfert, la modification ou la résiliation de l'obligation.

Par cette définition, une certaine jurisprudence a conclu que la portée du contrat n'est pas limitée à la création de l'obligation comme le vendeur et l'acheteur dans le contrat de vente, ou comme contrat de location entre le bailleur et le locataire.

Quelque jurisprudence a conclu que le but du contrat n'est pas limité à la création de l'obligation comme le vendeur et l'acheteur lors d'un contrat de vente, ou bien en tant qu'accord entre le bailleur et le locataire du bail, il étend à tel effet le transfert du contrat comme dans le contrat de transfert, ou sa modification comme un report de la date de la dette, ou sa résiliation comme lors de la résiliation du contrat avant son échéance.

ثانياً: تقسيمات أو أنواع العقود

قسم الفقه العقود من حيث طبيعتها وتكوينها وآثارها إلى عدة تصنيفات، والعقود بصفة عامة تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها، وتقسّم العقود في نظرهم إلى:

- عقود مسمات، وعقود غير مسمات:
- 1- العقود المسمات: هي تلك العقود التي نظمها المشرع بأحكام خاصة، وميزها عن غيرها بأسماء معينة، وكما هو معلوم بأن المشرع لا ينظم جميع العقود التي يحتاجها الأفراد في معاملاتهم الخاصة والعامة، وإنما يقوم بتنظيم العقود التي تتميز بمميزات خاصة، ومن بينها على سبيل المثال: العقود التي لها أهمية في الحياة الخاصة والعامة للمتعاقدين، وتلك التي يتم استعمالها داخل المجتمع بشكل كبير، والتي يكون لها دور في التنمية الاقتصادية.
- 2- العقود الغير المسمات: هي تلك العقود التي لم يضع لها المشرع أحكاماً خاصة بها ولم ينص على قواعد تحكم انعقادها أو آثارها، فهي تخضع في تنظيمها للقواعد العامة التي تخضع لها جميع العقود ومتروقة لإرادة الأطراف أيضاً لتكييفها حسب شروطهم. ومن أمثلة العقود الغير المسماة عقد الإقامة في الفنادق الذي يبرم بين النازل في الفندق وصاحب الفندق.

Deuxièmement : Divisions ou types de contrats

La doctrine a divisée le contrat selon sa nature, sa formation, et ses effets en plusieurs classifications. Les contrats sont divisés:

Contrats nommés, Contrats innommés

1-Contrats nommés: Ce sont des contrats qui sont réglementés par la législature, les distingue des autres par des noms spécifiques, et comme on le sait, le législateur ne réglemente pas tous les contrats dont les particuliers ont besoin dans le cadre de leurs transactions privées et publiques, mais réglemente les contrats qui ont des caractéristiques particulières, par exemple, les contrats qui sont importants pour la vie privée et publique des cocontractants, et ceux qui sont utilisés dans la société de façon significative, et qui ont un rôle dans le développement économique.

2-Contrats innommés: Les contrats pour lesquels le législateur n'a pas pris ses propres dispositions et qui ne prévoient pas de règles régissant sa convocation ou ses effets sont régis par les règles générales auxquelles tous les contrats sont soumis et qui sont également soumis à la volonté des parties de les adapter à leurs conditions. Un exemple de contrat innommé est un contrat d'hébergement hôtelier conclu entre la maison d'hôtes de l'hôtel et le propriétaire de l'hôtel.

- العقود الفورية والعقود الزمنية:

1- العقود الفورية: هي التي لا يدخل الزمن كعنصر من عناصرها الرئيسية، أو عنصر من عناصر تكوينها، وإن كان يمكن أن يربط آثار قانونية عن تنفيذها، بمعنى أن العقود الفورية تنشئ بين طرفيه التزامات قابلة بطبيعتها أن تنفذ فور إنشائها بدون النظر إلى الفترة التي قد يستغرقها تنفيذها.

2- العقود الزمنية: أو عقود المدة، فهي العقود التي يكون فيها الزمن هو المقياس الذي يقدر به محل العقد، فهو كما قال به أحد الفقه «حقيقة زمنية لأن المحل فيه يمتد في الزمن لا في المكان».

فهذه العقود لا يتصور تنفيذها إلا خلال فترة من الزمن، وتشمل العقود الدورية التنفيذ كعقد التوريد، والعقود المستمرة التنفيذ كعقد الإيجار وعقد الشغل وغيرها.

Contrats immédiats et contrats à terme:

1-Contrats immédiats:

Ceux où le temps n'intervient pas en tant qu'élément parmi ses éléments générale, ou bien un élément de ses éléments de formation, bien qu'ils puissent produire des effets juridiques sur leur exécution, en ce sens que des contrats immédiats créent entre les parties des obligations qui sont intrinsèquement exécutoires immédiatement après leur formation sans égard à la période qui peut les amener à mettre en exécution.

2-Les contrats à terme:

Où Contrats à durée déterminée, sont des contrats dans lesquels le temps est la mesure de la valeur du contrat, ou l'une des jurisprudences dit, " C'est une réalité dans le temps, parce que l'objet s'étend dans le temps, pas dans l'espace".

Ces contrats ne sont envisagés que pendant une certaine période, et les contrats périodiques comprennent l'exécution,

comme un contrat de livraison, et les contrats qui continuent d'être mis en œuvre, comme un bail, contrat de travail, etc.

العقود المحددة والعقود الاحتمالية:

1- العقود المحددة: هي التي لا يستطيع فيها الأطراف تحديد وقت التعاقد قيمة ما يعطي وقيمة ما يأخذ وهي تعتبر صحيحة ولو انتفى فيها التعادل بين الاداءين، ما دام هذا النوع لا يتطلب العلم بمقدار المنفعة التي يقدمها للطرف الآخر وقيمة المنفعة التي يأخذها منه. فعقد بيع عقار بمبلغ معين، يعرف فيه البائع قيمة العقار المبيع، وفي نفس الوقت يعرف مقدار الثمن الذي حصل عليه مقابل الشيء المبيع.

2- العقود الاحتمالية: أو عقود الغرر فهي العقود التي لا يمكن فيها لأي من المتعاقدين أن يحدد قيمة ما يعطي وقيمة ما يأخذ عند إنشاء العقد، أو هو العقد الذي لا يستطيع فيه كل من المتعاقدين أن يحدد وقت تمام العقد القدر الذي أخذ أو القدر الذي أعطى ولا يتحدد ذلك إلا في المستقبل.

Contrat à durée déterminée et Contrat éventuel:

1- Contrat à durée déterminée:

Il n'appartient pas aux parties de déterminer au moment du contrat la valeur de ce qui est donné et la valeur de ce qui est pris, C'est vrai même s'il n'y a pas de lien entre les deux performances , Tant que ce type n'exige pas la connaissance du montant de l'avantage qu'il procure à l'autre partie et la valeur de l'avantage qu'il en retire. Un contrat de vente d'un bien immobilière par un prix déterminé dans laquelle le vendeur connaissait la valeur de la propriété vendue, tandis qu'il connu le montant du prix qu'il avait reçu pour la chose vendu.

2- Contrat éventuel:

Il s'agit de contrats dans lesquels aucun des cocontractants ne peut déterminer la valeur de ce qui est donné et la valeur de ce qui est pris au moment du contrat, ou un contrat dans lequel les deux cocontractants ne peuvent pas déterminer la durée du contrat ainsi que la valeur de ce qui est donné et seulement dans l'avenir.

ثانياً: الإرادة المنفردة Volonté unilatérale

ان المصادر الارادية تقسم إلى قسمين، الأولى عبارة عن إرادتين وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً باسم «العقد»، والثانية عبارة عن إرادة واحدة فقط، وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً باسم الإرادة المنفردة. والفرق بين العقد والارادة المنفردة أنه في الأولى تتفق الإرادتان على إنشاء الالتزام، ويكون تلاقيهما وتوافقهما لازماً لنشأته، بينما في الثانية ينشأ الالتزام عن إرادة واحدة هي إرادة الملتزم وتكون هذه الإرادة وحدها كافية لقيامه. وكمثال على الارادة المنفردة الصادرة من إرادة واحدة كالوعد الموجه إلى الجمهور بجائزة.

Volonté unilatérale

Les sources volontaire est divisé en deux, le premier est traduit par les deux volontés, qui est appelé le "contrat", et le second est seulement la seule volonté, qui est appelé de la volonté unilatérale, la différence entre le contrat et la volonté unilatérale dans le contrat on parle est un accord de volontés concordantes entre une ou plusieurs personnes (les parties) en vue de créer

une ou des obligations juridiques alors que la volonté unilatérale, il résulte de la manifestation de volonté d'une seule personne à titre d'exemple la promesse de récompense.

يتبين من خلال ما سبق أن الذي ينشئ الالتزام ليست الإرادة، وإنما الذي ينشئها هو التوافق والتراضي الذي يتحقق باقترانهما، كما يتبين أن الإرادة المنفردة وإن كانت لا تستطيع أن تنشئ التزاما فإنها في كثير من الحالات تنشئ آثارا قانونية متعددة كإجازة العقد القابل للإبطال، وإنهاء بعض العقود كعقد الوكالة وعقد العمل في الحالة التي يجوز فيها ذلك ... وكالإبراء الذي يترتب عليه سقوط الالتزام عن طريق إبراء الدائن لمدينه.

Il ressort clairement de ce qui précède que l'obligation est créée non pas par volonté, mais consentement pour être réalisée dans leurs conditions, et que la volonté unilatérale, bien qu'elle ne puisse pas créer une obligation, crée souvent de multiples effets juridiques, comme un confirmation contractuel révocable, la résiliation de certains contrats, comme le contrat de mandat et le contrat de travail où il peut être ... Et comme la décharge qui entraîne La perte de l'obligation par l'acquiescement par le créancier de son débiteur.

الحالات الخاصة للالتزام بالإرادة المنفردة

تنقسم الحالات الخاصة في التقنين المغربي إلى طائفتين الأولى يلتزم فيها أن تحدد الإرادة مدة للالتزامها، والثانية يلزم فيها أن تكون الإرادة موجهة للجمهور.

1- الإيجاب الملزم: خص المشرع المغربي إلزام الموجب بنظام خاص أقره في المادتين 29 و 30 من ق.ل.ع حيث جاء فيهما بما يلي:

المادة 29 تنص على أن: « من تقدم بإيجاب مع تحديد أجل للقبول، بقي ملتزما تجاه الطرف الآخر إلى انصرام هذا الأجل ويتحلل من إيجابه إذا لم يصله رد بالقبول خلال الأجل المحدد».

المادة 30 تنص على أن: «من تقدم بإيجاب عن طريق المراسلة من غير أن يحدد أجلا، بقي ملتزما به إلى الوقت المناسب لوصول رد المرسل إليه داخل أجل معقول، ما لم يظهر بوضوح من الإيجاب عكس ذلك».

Cas spécifiques de l'obligation de la volonté unilatérale:

Les cas spéciaux sont divisés en deux partis, la première dans laquelle la volonté est engagée à une période d'engagement, et la seconde dans laquelle la volonté doit être adressée au public

1- l'offre D'obligation: Le législateur marocain a souligné le caractère contraignant positif d'un régime spécial approuvé aux articles 29 et 30 du DOC:

L'Article 29 dispose que: «Celui qui a fait une offre en fixant un délai pour l'acceptation est engagé envers l'autre partie jusqu'à expiration du délai. Il est dégagé, si une réponse d'acceptation ne lui parvient pas dans le délai fixé.»

L'article 30 dispose que: «Si la déclaration d'acceptation a été expédiée à temps, mais ne parvient au proposant qu'après l'expiration du délai suffisant pour qu'elle puisse parvenir régulièrement, le proposant n'est pas engagé, sauf le recours de la partie en dommages-intérêts contre qui de droit.»

من خلال هذين النصين يتضح أنه يتعين التفرقة بحسب ما إذا كان الإيجاب موجهاً إلى شخص حاضر إلى شخص غائب، فالإيجاب الموجه إلى حاضر قد يكون ملزماً، وقد يكون غير ملزم بحسب ما إذا كان مقترناً بأجل صريح أو ضمني، أو لم يكن مقترناً بأجل.

أما الإيجاب الموجه إلى شخص غائب، فهو دائماً ملزماً، إذ أنه حتى ولو لم يقترن بأجل صريح لميعاد القبول، فإنه بطبيعته لا بد أن يقترن بميعاد للقبول، وهو الوقت الذي يتسع عادة لوصول القبول إلى الموجب أما إذا لم يكن قد حدد هذا الميعاد صراحة، ولم توجد ظروف أخرى يستدل منها على هذا الميعاد فإنه يتحدد على أساس المدة التي تقدر أن يستغرقها الإيجاب بحسب المؤلف.

Dans ces deux textes, il est clair qu'une distinction doit être faite quant à savoir si les acceptations sont adressées à une personne qui est présente à une personne absente. Les avantages adressés à un présent peuvent être contraignants, et ne peuvent pas être contraignants selon qu'ils sont associés à un but explicite ou implicite, ou non lié par un délai.

Lorsque l'acceptation est adressée à une personne absente il est toujours dans l'obligation même si il n'est pas rattaché à un délai expresse pour l'acceptation, par sa nature il doit être rattaché à un délai, mais lorsque le délai n'est pas expressément déterminé, et en absence à d'autres conditions pour se référer du délai dans ce cas le délai est établi selon la durée dont l'acceptation habituelle.

2- الوعد بجائزة La promesse de Récompense

في كثير من الحالات قد نصادف في الصحف والقنوات الاشهارية إعلانا عن جائزة لمن يعثر على شيء ضائع أو لمن يحقق اختراعا، أو لمن يفوز في مسابقة علمية إلى آخره، فإذا عثر شخص من الجمهور على الشيء الضائع، أو تحقق هذا الاختراع، أو فاز في المسابقة فإنه يستحق الجائزة، فيصبح المعلن أو الواعد ملزما بها بالرغم من عدم قيام عقد بين الطرفين.

2-La promesse de Récompense

Dans de nombreux cas, nous pouvons rencontrer dans les journaux et les canaux de publicité une annonce de prix pour quiconque trouve un perdu ou inventif, ou qui gagne un concours scientifique etc. si une figure publique trouve la chose perdue, réalise cette invention, ou gagne le concours, il vaut le prix, et l'annonceur ou le promettant est lié par elle, même s'il n'y a pas de contrat entre les parties.

من خلال هذه الأمثلة يتضح أن الواعد بالجائزة يلتزم بإرادته وحدها، ودون حاجة إلى قبول الطرف الآخر الذي يعتبر دائما بالالتزام، مما يجعل مصدر الالتزام هو الإرادة المنفردة التي عبر عنها المعلن أو الواعد، وليس العقد الذي يستلزم إرادتين متطابقتين، وتلاقيهما « الإرادتين » في نفس الوقت.

والواعد بجائزة يعتبر تصرفا قانونيا لأنه يتمثل في إرادة تتجه إلى إلزام صاحبها، وهذه الإرادة كما هو واضح تماثل إرادة أي من المتعاقدين في العقد إذا ما أخذت على حدة ودون النظر إلى إرادة الطرف الآخر أو تلاقيهما معا.

Ces exemples montrent que la promesse du récompense est engagée uniquement à sa volonté, sans qu'il soit nécessaire d'accepter l'autre partie considérée comme créancière de l'obligation, qui fait de la source de l'obligation le seul volonté

exprimé par l'annonceur ou promettant, et non le contrat exigeant deux volontés identiques, et de les recevoir « les deux » en même temps.

Le prometteur de la récompense est considéré comme un fait juridique parce que c'est une volonté qui tend à obliger son auteur, cette volonté évidemment représente la volonté de l'un des cocontractants dans le contrat, si elles sont prises séparément et sans tenir compte de la volonté de l'autre partie ou les réunir.

ثالثا: الالتزامات الناشئة عن أشباه العقود

وهي ما يطلق عليها بالإثراء بلا سبب وهو مصدر من مصادر الالتزام، ويطلق عليه في بعض القوانين الأخرى «بالعمل النافع» تمييزا له عن «العمل الضار» أو العمل الغير المشروع الذي قد تنشأ عنه المسؤولية التقصيرية.

والإثراء بلا سبب هو حصول شخص على مال أو شيء مملوك لشخص آخر، أو منفعة من فعل قام به الغير، وذلك بدون سند قانوني يبرر حصوله على هذا المال أو الشيء أو هذه المنفعة.

وكمثال على ذلك إذا أقدم شخص على بناء مباني أو منشآت فوق أرض الغير ظنا منه بأنها أرضه يكون قد أثرى على حساب غيره، أي تزداد ذمته المالية، بينما تنقص الذمة المالية لمن أقدم على هذا البناء، وهنا يلتزم صاحب الأرض هنا بدفع قيمة هذه المباني للشخص الذي أقامها، وبالتالي يكون مصدر هذا الالتزام هو الإثراء بلا سبب.

Troisième : Obligations résultant du quasi-contrat

Ils sont appelés enrichissement sans cause et sont une source d'engagement, et dans d'autres lois, ils sont appelés "travail utile" comme une distinction avec "travail nuisible" ou travail illégal qui peut donner lieu à une responsabilité délictuelle.

L'enrichissement sans cause est l'acquisition par une personne d'argent ou de quelque chose qui appartient à une autre personne, ou le bénéfice d'un acte par d'autres, sans titre légal justifiant son obtention de cet argent, chose ou bénéfice.

Par exemple, si une personne construit des bâtiments ou des installations au-dessus de la terre d'autrui, elle peut penser que sa terre a été enrichie au détriment des autres, c'est-à-dire que son patrimoine financière augmente, alors que la viabilité financière de la première est réduite, et ici le propriétaire du terrain est obligé de payer la valeur de ces bâtiments à la personne qui les a créés, et donc la source de cette obligation est l'enrichissement sans cause.

وبالرجوع إلى الفصلين 66 و 67 من ق.ل.ع نجدها تنص على حالات الإثراء على حساب الغير وهما:

الفصل 66 تنص على أنه: «من تسلم أو حاز شيئاً أو أية قيمة مما هو مملوك للغير بدون سبب يببر هذا الإثراء التزم برده لمن أثرى على حسابه».

أما الفصل 67 فقد نص على أن: «من استخلص بحسن نية نفعاً من شغل الغير أو شيئه، بدون سبب هذا النفع، التزم بتعويض من أثرى على حسابه، في حدود ما أثرى به من فعله أو شيئه».

En se référant aux articles 66 et 67 DOC, il énonce les cas d'enrichissement sans cause au détriment des autres:

Article 66 dispose que:

« Celui qui a reçu ou se trouve posséder une chose ou autre valeur appartenant à autrui, sans une cause qui justifier cet enrichissement, est tenu de la restituer à celui aux dépens duquel il s'est enrichi»

Alors que l'article 67 dispose que : «Celui qui, de bonne foi, a retiré un profit du travail ou de la chose d'autrui, sans une cause qui justifie ce profit, est tenu d'indemniser celui aux dépens duquel il s'est enrichi dans la mesure où il a profité de son fait ou de sa chose.»

رابعاً: العمل غير المشروع أو المسؤولية التقصيرية

سنقوم بدراسة هذا المصدر من مصادر الالتزام في شقه المتعلق بالمسؤولية عن العمل الشخصي، تاركين المسؤولية عن فعل الغير والمسؤولية الناشئة عن الحيوان، والأشياء في دراسة مقبلة.

المسؤولية عن العمل الشخصي:

بالرجوع للفصل 77 من ق.ل.ع نجده ينص على أن: «كل فعل ارتكبه الإنسان عن بينة واختيار من غير أن يسمح له به القانون فأحدث ضرراً مادياً أو معنوياً للغير،

ألزم مرتكبه بتعويض هذا الضرر، إذا ثبت أن ذلك الفعل هو السبب المباشر في حصول الضرر.

وكل شرط مخالف لذلك يكون عديم الأثر.»

Quatrièmement: La Responsabilité délictuelle

Nous examinerons cette source de conformité dans la section la responsabilité du fait personnel, laissant la responsabilité du fait d'autrui, la responsabilité du fait des animaux et la responsabilité du fait des choses dans une future étude.

Responsabilité du fait personnel:

L'article 77 Du DOC dispose que: «Tout fait quelconque, de l'homme qui, sans l'autorité de la loi, cause sciemment et volontairement à autrui un dommage matériel ou moral, oblige son auteur à réparer ledit dommage, lorsqu'il est établi que ce fait en est la cause directe.

Toute stipulation contraire est sans effet.»

من خلال هذا النص يتبين بأن للمسؤولية ثلاثة أركان وهي:

- 1- ارتكاب فعل لا يسمح به القانون (عنصر الخطأ)؛
- 2- حدوث ضرر مادي أو معنوي للغير (عنصر الضرر)؛
- 3- إثبات بأن ذلك الفعل هو السبب المباشر لذلك الضرر (العلاقة السببية بين الخطأ والضرر).

الركن الأول: الخطأ La faute

يتضح من خلال الفصل 77 من ق.ل.ع أن الهدف من تقرير هذا المبدأ أي الخطأ، هو أن لا يضر الإنسان بغيره وأن لا يترك غيره يسبب له ضررا، فإذا أضر الغير بفعله أو بعدم تبصره، أو نتيجة إهمال أو تقصير منه أصبح مسؤولا عن الأضرار التي تسبب فيها، أما إذا لم ينتج عن الفعل أو التصرف الخاطئ ضررا للغير أو أصابه ضرر، ولكن الفعل صدر من جانب شخص أجبر عليه إما بسبب قوة قاهرة، أو كان في حالة دفاع شرعي، أو كان الفاعل مجنونا أو قاصرا أو عديم التمييز أو معتوها ليست له القدرة على تحديد نتائج أعماله، فإنه لا تقوم المسؤولية ولا يسألون عن أعمالهم الضارة حسب الفصلين 96 و 97 من ق.ل.ع.

Dans ce texte, la responsabilité repose sur trois piliers:

1. La commission d'un acte non autorisé par la loi (élément de faute);
2. Dommages physiques ou moraux à autrui (élément de préjudice);
3. Preuve que l'acte est la cause directe d'un tel préjudice (lien de causalité entre l'erreur et le préjudice).

L'élément 1: La faute: Il ressort clairement de l'article 77 du DOC que le but de ce principe est de ne pas faire de mal à la personne humaine et de ne pas causer de mal à autrui. Lorsque la personne est responsable du dommage causé à autrui alors est devenu responsable des lesdits dommages alors lorsque un préjudice n'a pas causé des dommages, mais ce dommage a été produit par une cause soit purement fortuite ou de force majeure, ou bien soit dans Le cas de légitime défense Il en est de même de l'insensé, Le mineur, dépourvu de

discernement dans ces cas ils ne répondent pas civilement du dommage causé par son fait.

Le mineur répond, au contraire, du dommage causé par son fait, s'il possède le degré de discernement nécessaire pour apprécier les conséquences de ses actes, selon les dispositions de l'article 96 et 97 du DOC.

الركن الثاني: الضرر Le préjudice

الضرر هو الركن الثاني في المسؤولية، بل هو الركن الأساسي فيها فلا يكفي لتحقق المسؤولية وجود خطأ بل يتعين أن ينتج عنه ضرر للغير. والضرر هو كل ما يصيب الشخص في حق من حقوقه، أو في مصلحة مشروعة له، أو هو الأذى الذي يصيب الإنسان أو ماله أو شرفه. والضرر بهذا المفهوم ينقسم إلى نوعين، ضرر مادي هو إصابة حق من حقوق المضرور أو بمصلحة ذات قيمة مالية. وضرر معنوي وهو الذي يصيب الشخص في مصلحة غير مادية، كالجروح الذي يصيب الجسم وما ينتج عنه من ألم، وما قد ينتج عنه من تشويه في الوجه أو في الأعضاء، أو في الجسم بوجه عام.

L'élément 2 : Le préjudice:

Le dommage est le deuxième élément de la responsabilité, c'est l'élément principal, mais n'est pas suffisant pour que la responsabilité soit causée par une erreur, mais par un préjudice causé à autrui.

Le préjudice est tout ce qui porte atteinte aux droits d'une personne, à son intérêt légitime ou à son argent ou à son honneur.

Le préjudice, est divisé en deux types, un préjudice matériel c'est atteinte d'un droit des personnes lésées, ou d'un intérêt de valeur financière. Et un préjudice moral qui porte atteinte dans l'intérêt non matériel de la personne. Comme une blessure au corps et sa douleur, qui peut en résulter difformités du visage, des organes, ou du corps en général.

الركن الثالث: العلاقة السببية بين الخطأ والضرر Le lien de causalité

لا يكفي لقيام المسؤولية أن يكون هناك فعل وضرر، بل لا بد من وجود علاقة مباشرة م بين الخطأ الذي ارتكبه المسؤول والضرر الذي أصاب المضرور. وكمثال على ذلك حدوث حادثة سير تسبب فيها السائق بإفراطه في السرعة وأحدث على إثرها وفاة شخص كان يمر في الممر الخاص بالراجلين، فمن خلال هذا المثال يتبين بأن الشخص قد ارتكب الفعل الذي لا يسمح به القانون وهو عنصر الخطأ المتمثل في حادثة السير، إضافة إلى عنصر الضرر المعنوي الذي ألحقه بعائلة المتوفى إثر فقدانهم لأحد أقاربهم، وأخيرا إثبات أن هذا الفعل هو السبب المباشر في حدوث الوفاة أي الإفراط في السرعة وهي العلاقة السببية بين الخطأ والضرر.

Élément 3: Lien de causalité entre l'erreur et les dommages

Il ne suffit pas pour la responsabilité d'avoir un acte et des dommages, mais il doit y avoir un lien direct entre la personne qui a commis l'erreur et les dommages causés à la personne lésée.

A titre d'exemple, un accident de la circulation causé par la vitesse excessive du conducteur, qui a entraîné la mort d'un piéton. Par cet exemple, il est clair que la personne a commis l'acte qui n'est pas permis par la loi, qui est l'élément de la faute de l'accident de la circulation. En plus de l'élément de dommage moral causé à la famille du défunt après la perte d'un de leurs parents, Enfin, il doit prouver que ce fait est la cause directe du décès, à savoir la vitesse excessive, le lien de causalité entre l'erreur et le préjudice.